مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (٤)، ص ص ١٦١١-١٦٨٣، (شوال ١٤٣٥هـ/ يوليو ٢٠١٤)

فرنسا وقضايا السيادة الوطنية في الدولة السعودية المعاصرة (١٩٢٥-١٩٣٢م)[١]

د. أحمد حامد إبراهيم القضاة
أستاذ مساعد، قسم التاريخ كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم

ملخص البحث. تعتمد الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية، في مقدمتها: الوثائق الفرنسية الصّادرة ضمن (موسوعة الملك عبد العزيز آل سعود، سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية) عن دار الدائرة للنشر والتوثيق بالرياض عام ١٩٩٩م، حيث قامت دار الدائرة للنشر والتوثيق بنشر ملخّصات واسعة بالعربية للوثائق التاريخية الفرنسية، التي تناولت سيرة الملك عبد العزيز ومدة حكمه، في خمسة أجزاء، هي: (١٦، و١٧، و١٨، و١٩، و٢٠). وتعد هذه الوثائق على درجة كبيرة من الأهمية؛ فهي مليئة بمعلومات تاريخية جديدة ومهمّة، تكشف لنا عن موقف فرنسا من الأحداث السياسية في المنطقة، وطريقة تعاملها مع تلك الأحداث، من خلال الرسائل والبرقيات المتبادلة بين وزارة الخارجية الفرنسية والقنصلية الفرنسيّة في جدّة.

فقد بيّنت الدراسة أنّه لم يكن لفرنسا أي مصالح تجارية أو سياسية واسعة في الجزيرة العربية قبل دخول الملك عبد العزيز الحجاز، واقتصرت علاقاتها مع حاكم الحجاز على المسائل المتعلقة بالحج. واتخذت فرنسا موقفا حياديّا من النزاع الدائر بين الملك الحسين بن علي، والملك عبد العزيز على الحجاز في ظلّ عدم اتضاح نتائج النزاع الدائر بين الطرفين. ولكنّ هذا الموقف بدأ يتغير لصالح الملك عبد العزيز، خاصة بعد تنازل الملك الحسين عن حكم الحجاز، وحصار قوات الملك عبد العزيز مدينةَ جدة، ومن ثَم دخوله الحجاز؛ إذ طالب القنصل

(١) هذا البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي في جامعة القصيم ويقدم الباحث الشكر والتقدير للجامعة لدعمها البحث العلمي.

الفرنسي في جدة حكومته أن تسارع إلى الاعتراف بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز. وشكّل الاعتراف الفرنسي بالملك عبد العزيز ملكا على الحجاز في عام ١٩٢٦م مقدمة لتقوية العلاقات بين البلدين.

وقد شكّل نظام الجنسية الحجازي الصادر في أيلول ١٩٢٦م، ونظام المعدل لقانون الجنسية الحجازي في عام ١٩٣١م، ومسألة ريع أوقاف الحرمين الشريفين، نقطة خلاف بين الحكومة الفرنسية والحكومة الحجازية إلى أن حلّت بعد مفاوضات بين الطرفين. وعارضت فرنسا تصدير الأسلحة إلى الحكومة الحجازية؛ لتوقيعها على اتفاقية سان جيرمان عام ١٩١٩م، التي تحظر تصدير الأسلحة إلى المناطق المضطربة، ولكن بعد رفع بريطانيا حظر تصدير الأسلحة إلى المملكة الحجازية في عام ١٩٢٦م أخذت الحكومة الفرنسية تشجع على تصدير الأسلحة إلى الحجاز، ومع ذلك فقد امتنعت الحكومة الفرنسية عن بيع أسلحة للمملكة في عام ١٩٣٢م بالدّين بحجة مخالفة ذلك لقواعد وزارة الحرب الفرنسية.

مقدمة

يعود اهتمام فرنسا بالجزيرة العربية عموماً وبمملكة الحجاز خاصة بحكم كونها دولة مستعمرة تحتل الجزائر وتفرض الحماية على تونس والمغرب وتمارس الانتداب على سورية ولبنان. وكانت تعتقد أن من مهامها متابعة شؤون رعاياها الذين يرتادون الديار المقدسة، لضمان سلامة أرواحهم وممتلكاتهم وعدم تعرضهم لدعاية سياسية معادية لفرنسا في موسم الحج من كل عام. وازداد اهتمام فرنسا بالمملكة منذ أن دخل الملك عبدالعزيز الحجاز، الذي احدث تغييراً في استراتيجيات الدول الكبرى في نظرتها السياسية لهذه المنطقة. لذلك بدأت تلك الدول تتسابق إلى الاعتراف بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها، وفي عقد المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع المملكة.

وجاء اختياري لدراسة سياسة فرنسا تجاه الدولة السعودية المعاصرة (١٩٢٥-١٩٣٢م)، لعدم وجود دراسة علمية تبحث في هذا الموضوع خاصة في القضايا التي شكلت محوراً لتأزم العلاقات بين الطرفين كقضية الجنسية الحجازية للمقيمين في الحجاز من المغاربة رعايا فرنسا، وريع أوقاف الحرمين الشريفين في شمال أفريقيا في ظل امتناع فرنسا عن إرسالها لبلاد الحرمين الشريفين، وتسليح المملكة. ولرغبتي في الكشف عن السياسية التي سار عليها الملك عبد العزيز لحماية بلاده من تدخل الدول الأوروبية الاستعمارية في شؤونها الداخلية.

وبحثت الدراسة في: موقف فرنسا من ضم الملك عبد العزيز الحجاز، والاعتراف به ملكا على الحجاز، وموقف فرنسا نظام الجنسية الحجازية، وإرسال ريع أوقاف الحرمين الشريفين إلى الحجاز، وتسليح المملكة.

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية ويأتي في مقدمتها: الوثائق الفرنسية[٢] الصادرة ضمن موسوعة: الملك

---

(٢) جاءت الوثائق الفرنسية في ثلاثة مصادر، الأول: الأرشيف الدبلوماسي في مقر وزارة الخارجية الفرنسية في كيه دورسيه، باريس. والذي رمزت له في هوامش البحث عند توثيقه بـ(Q.D)، والثاني: الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانت، والذي رمزت له في هوامش البحث عند توثيقه بـ.(D.N) ، أما الثالث: وثائق

عبدالعزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية. عن دار الدائرة للنشر والتوثيق بالرياض عام ١٩٩٩م، وتعد هذه الوثائق على درجة من الأهمية فهي مليئة بمعلومات تاريخية جديدة ومهمة، تكشف لنا عن موقف فرنسا من الأحداث السياسية في المنطقة، وطريقة تعاملها مع تلك الأحداث من خلال الرسائل والبرقيات المتبادلة بين وزارة الخارجية الفرنسية والقنصلية الفرنسية في جدة .

المبحث الأول: فرنسا وضم الملك عبد العزيز الحجاز (١٩٢٤-١٩٢٥م)

كان بإمكان فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨م) أن تكتفي بموقف المراقب إزاء قضايا المنطقة العربية. أمّا وقد أصبحت قوة انتداب تربطها بسورية روابط سياسية واقتصادية، فإنه بات من الضروري أن تراقب الأحداث الدائرة في هذا الجزء من العالم باهتمام بالغ خاصة في الجزيرة العربية.

ولكن ليست لفرنسا مصالح تجارية أو سياسية واسعة في الجزيرة العربية، بل ظلت دائما معترفة لبريطانيا بوضعها المميز في الجزيرة العربية[٣] وكانت وزارة الخارجية الفرنسية ترى أنه من صالح فرنسا أن لا تقف في وجه السياسية البريطانية في الجزيرة العربية، وأن تلزم الحذر في السياسية التي تتبعها في الجزيرة كي لا تزعجها القوى والتأثيرات القادمة من سورية و شرقي الأردن[٤]، لذا اقتصرت علاقاتها مع حاكم الحجاز على المسائل المتعلقة بالحج، فهي تسعى لأن تمكن رعاياها من زيارة البقاع المقدسة وضمان سلامة أرواحهم وممتلكاتهم،

أرشيف القوات البرية التابع لوزارة الدفاع الفرنسية والذي رمزت له في هوامش البحث عند توثيقه بـ(A).

(٣) فهد بن عبدالله السماري وآخرون: موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي،(الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة،١٩٩٩)،ص١٥٠.

(٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29 (Q.D) 24/9/1926

رسالة بخط اليد من وزير الخارجية الفرنسي إلى دو ريفي (De Reffye) المفوض السامي الفرنسي في بيروت بالوكالة، بتاريخ ٢٤ أيلول١٩٢٦م،ج١٧،ص١٣٠-١٣١.

وعدم تعرضهم لدعاية سياسية معادية لفرنسا(٥). وهذا ما عبّرت عنه المذكرة الصادرة عن المفوضية السامية الفرنسية في بيروت في ٢ نيسان ١٩٢٤م:" إن وضع الأماكن المقدسة يمس مصالح فرنسا باعتبارها قوة إسلامية(٦)" وأنه من الأهمية بمكان، ألا تقع هذه الأماكن التي يقصدها حجاج شمال أفريقيا في دائرة قوة أجنبية يمكن أن تستخدم التعصب الديني ضد فرنسا...وإن إهمال فرنسا حقها في هذه المسألة سوف يجعلها بعد سنوات قليلة أمام أمرين، إما أن تمنع مسلميها في شمال أفريقيا من أداء الحج، وإما أن تخضع حجاج فرنسا عند وصولهم إلى الجزيرة العربية إلى التأثير البريطاني الحجازي، وتنتقل إليهم بالتالي عدوى السياسة المناوئة لفرنسا"(٧).

ولكن قراءة الوثائق الفرنسية في عشرينيات القرن العشرين تكشف لنا عن حرص بعض الساسة الفرنسيين على تشجيع بلادهم على إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الملك عبد العزيز، ففي المذكرة التي بعنوان "سياستان" والصادرة عن جهاز الاستخبارات التابع للمفوضية السامية قي بيروت المؤرخة في ١٨شباط١٩٢٤م، شجع مندوب المفوض السامي الفرنسي في دمشق شلوفر (Schoeffler) الحكومة الفرنسية على

---

(٥)كان ما يشغل بال فرنسا بعد احتلالها للجزائر في عام ١٨٣٠م هو حماية الحجاج الجزائريين. وهذا يتضح في الرسالة التي أرسلها القنصل الفرنسي في جدة عام ١٨٤٧م إلى وزير الخارجية الفرنسي يشجع فيها على فتح فرع للقنصلية الفرنسية في مكة المكرمة ليتمكن من حماية الحجاج الجزائريين. أحمد حسين العقبي: التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبة الجزيرة العربية في القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي،(الرياض: دارة الملك عبدالعزيز،١٤٣٠هـ)،ص١٦١.

(٦)لم تكن فرنسا دولة أو قوة إسلامية بل كانت دولة استعمارية سيطرت على الجزائر وتونس والمغرب وسورية ولبنان، وعملت على محاربة الدين الإسلامي واللغة العربية، وقتلت ملايين المسلمين.

(٧) Fonds Beyrouth-667 (D.N) 2-4-1924

مذكرة رقم ٦٦٧ عن أهمية أحداث الجزيرة العربية بالنسبة لفرنسا، صادرة عن المفوضية السامية في بيروت،= بتاريخ ٢ نيسان ١٩٢٤م، ج١٦ص ٤٣١-٤٣٣.

التقرب من الملك عبد العزيز والامتناع عن إقامة علاقات مع الملك الحسين بن علي معللا ذلك بما يلي(٨):

١- إن تقرب فرنسا من الملك الحسين بن علي لا يحسن علاقاتها مع العراق وشرقي الأردن ولا يفسدها؛ لأن فيصل وعبد الله لا يملكان حرية القرار وانما ينفذان إرادة بريطانيا التي تنتهج في المشرق سياسية ذات أهداف واضحة، فهي تسعى لإعلان الاستقلال العربي لأنها تعهدت بذلك، ولأن ذلك الاستقلال سيجعل من الصعب على فرنسا الإمساك بزمام الأمور في سورية.

٢- إن الهاشميين باتوا في وضع صعب نتيجة اتساع النفوذ السعودي، وإن الملك عبد العزيز وقبائله المحاربة تهدد شرقي الأردن والحجاز والعراق(٩).

٣- إن تقرب فرنسا من الهاشميين ليس من مصلحتها؛ لأن ذلك يدعم نفوذ الملك الحسين بن علي لدى القبائل العربية، ولأن حليف فرنسا الطبيعي هو عبد العزيز آل سعود الذي برهن على قوته المتنامية، وقلب موازين الأمور في الجزيرة العربية.

---

(٨) Fonds Beyrouth-667 (D.N) 18/2/ 1924

مذكرة بعنوان :(سياستان) صادر عن جهاز الاستخبارات التابع للمفوضية السامية في بيروت بتاريخ ١٨ شباط ١٩٢٤م، ج١٦، ص٤٢٤-٤٢٥؛ إضافة إلى هذه الأسباب توتر العلاقات بين فرنسا والملك الحسين بن علي لوقفه ضد الاحتلال الفرنسي لسورية.عبدالله بن الحسين: الآثار الكاملة للملك عبدالله،(بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٩م)، ص٢٦؛ سليمان الموسى: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن(١٩٢١-١٩٤٦م)،(عمان: وزارة الثقافة،٢٠٠٩م)، ص٧٥ وما بعدها

(٩) اتسمت العلاقات بين نجد من جهة وإمارة شرقي الأردن والعراق والحجاز بالعداء والغارات المتواصلة من كلا الأطراف وحاولت بريطانيا وضع حد لهذه الخلافات بعقد مؤتمر الكويت عام ١٩٢٣م، وبعد عدة= جلسات ولقاءات بين المندوبين وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ولم يتوصل المتفاوضون لحل الخلافات بينهم.خير الدين الزركلي: عامان في عمان،(مصر: المطبعة المصرية،١٩٢٥)،ص١٩١-١٩٣؛ علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر،(١٩٢١-١٩٤٦م)، (عمان: مركز الكتب الأردني،١٩٩٠م)،ص٥٦-٥٧؛ موضي بنت منصور بن عبدالعزيز: الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت،(١٩٢٣-١٩٢٤م)،(جدة: د.نا،١٩٨٢م)،ص١٣٩.

٤- بيّن شلوفر أن التقرب من الملك عبد العزيز آل سعود فيها فوائد لفرنسا منها:

أ) إفشال مخططات الهاشميين الذين ينفذون السياسة البريطانية في المشرق(١٠).

ب) تعزيز سمعة فرنسا ومكانتها في المشرق من خلال انتهاج سياسة صارمة في وجه بريطانيا.

ومع ذلك فقد حرصت فرنسا على عدم الزج بنفسها في صراعات مع الهاشميين لصالح الملك عبد العزيز. ويبدو أن فرنسا سارت على هذه السياسة في ظل عدم وجود علاقات مباشرة مع الملك عبد العزيز، وعدم اتضاح نتائج النزاع الدائر بين الملك الحسين بن علي والملك عبد العزيز، وخوف فرنسا من اضطراب الأوضاع في سورية الواقعة بين نظامين هاشميين.

ومع بداية الحرب بين الملك الحسين بن علي والملك عبد العزيز (١١) عملت فرنسا على مداراة الطرفين المتحاربين فأرسلت وزارة الخارجية الفرنسية بلاغ إلى وكيل القنصلية في جدة المنور كلال توصية

---

(١٠) كان الشريف الحسين بن علي يرى في بريطانيا بأنها الحليف الوفي وحتى أنه قال عنها: "أنه لا علاقة مناسبة لنا مع سواها في أساساتنا السياسية". بعد أن تعهدت بريطانيا في مراسلات حسين – مكماهون: باعتراف بالخلافة العربية حالة قيامها، والاعتراف باستقلال البلاد العربية ضمن منطقة معينة وحماية هذا الاستقلال مقابل إعلان الحرب على الدولة العثمانية.جورج أنطونيوس: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، تقديم: نبيه أمين فارس، ترجمة: ناصر الدين الأسد و إحسان عباس،(بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨٧)،ص٢٦٦-٢٦٧؛ حافظ وهبه: خمسون عاما في جزيرة العرب،(مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،١٩٦٠م)، ص٧٠-٧١.

(١١)لمزيد من التفصيل عن أسباب الخلاف بين الملك عبدالعزيز والملك الحسين بن علي، والعمليات الحربية في الحجاز، انظر: أحمد بن يحيى آل فائع: العلاقة بين الملك عبدالعزيز والملك الحسين بن علي وضم الحجاز(١٣٢٨-١٣٤٤هـ/١٩١٠-١٩٢٥م)،(الرياض: دارة الملك عبدالعزيز،١٤٣٣هـ)،ص ١٤٣ وما بعدها؛ مديحة أحمد درويش: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين،(جدة: دار الشروق،١٩٨٧)،ص٨٩ وما بعدها.

بالتزام الحياد المطلق في الصراع القائم وبالاقتصار في علاقاته مع السلطات أو الحكومة التي ستخلف الملك الحسين بن علي لحماية الرعايا الفرنسيين(١٢).

ولكن الموقف الفرنسي بدأ يتغير لصالح الملك عبدالعزيز فعلى أثر دخوله مكة في ١٥ تشرين أول ١٩٢٤م(١٣) اعتبر وكيل القنصلية الفرنسي في جدة المنور كلال أن الملك عبدالعزيز قدم خدمة كبيرة للمسلمين عموما وللعرب خصوصا في إزاحة الملك الحسين عن حكم الحجاز(١٤) كما حرصت السلطات الفرنسية على تشجيع الدخول في مفاوضات مع الملك عبدالعزيز (١٥).

وعزز هذا التوجه عجز الملك علي بن الحسين عن مقاومة التقدم السعودي نحو مكة وانسحابه إلى جدة في ١٤ تشرين أول ١٩٢٤م، وإرساله برقية في ٢٦ تشرين أول إلى الملك عبدالعزيز يطلب منه الصلح(١٦)، فرد عليه في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٤م بعدم الموافقة على

---

(١٢) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 24 (Q.D) 27/9/1924

برقية رقم ٦٩٦٠ من وزير الخارجية الفرنسي إلى هيئة الأركان العامة في وزارة البحرية الفرنسية، بتاريخ ٢٧ أيلول ١٩٢٤م، ج١٦، ص٤٦١.

(١٣) لمزيد من التفصيل عن العمليات العسكرية في مكة، انظر: أحمد رائف: الدولة السعودية فجر التكوين وآفاق الإسلام، تقديم: عبدالله بن عبدالله التركي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي١٩٩٥)، ص٧٦٥-٧٦٦؛عبدالرحمن بن سبيت السبيت وآخرون: من وثائق الملك عبدالعزيز، (الرياض: رئاسة الحرس الوطني، ١٩٩٠)، ص٩٩-١٠١، ١٠٧.

(١٤) LECOFJ/B/13(D.N) 7/10/1924

رسالة رقم ١٣١ موقعة من المنور كلال وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى ادوارد هيريو(Edouard Herriot) رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٧ تشرين أول ١٩٢٤م، ج١٦، ص٤٧١-٤٧٢.

(١٥) S-L/1044(Q.D)21/10/1924

تقرير بعنوان " نتائج الانتصار السعودي" في بيروت، بتاريخ ٢١ تشرين أول ١٩٢٤م، ج١٦، ص٤٧٨-٤٧٩.

(١٦) ومما جاء في رسالة الملك علي:" عظمة الملك عبدالعزيز بن سعود... فعليه وانقياداً لأوامر الخالق عز وجل، وحباً باتحادنا، ... واستجابة للرأي العالم الإسلامي، والمراجعات الواردة عليَ من الأقطار العربية، قد قررت

ذلك(١٧). وأخذ الملك علي منذ مغادرته مكة المكرمة في تحصين مدينة جدة وأعلن استعداده للحرب في ٢٧ كانون الأول ١٩٢٤م(١٨) أعقبه انعقاد مؤتمر حربي برئاسة الملك عبدالعزيز بالشهداء مقر القيادة العامة للجيش في مكة المكرمة حضره العديد من العلماء وأمراء الجيش وكان من قراراته حصار مدينة جدة(١٩).

وقد رفض القنصل الفرنسي في جدة موريه (E. Mourey) طلب القنصل البريطاني في جدة ريد وليم بولارد (Reader Wiliam Bullard) على أثر بداية القصف السعودي على جدة توجيه رسالة مشتركة إلى الملك عبدالعزيز لتحذيره من أخطار قصف هذه المدينة على القناصل ورعاياهم(٢٠)،حيث تحفظ القنصل الفرنسي على اقتراح القنصل الايطالي في جدة الحضور باللباس الرسمي مع قادة السفن المرابطة في المنطقة

أن أتوسل بجميع ما يمكن لعقد صلح شريف يزيل جميع الموانع والمشاكل الموجودة بين الطرفين...." أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، من محمد بن سعود إلى عبدالرحمن الفيصل،(١١٥٨-١٣٠٧هـ)،(الرياض: دارة الملك عبدالعزيز،١٩٨٤)،ج١،ص١٦٠-١٦١.

(١٧)ومما قاله الملك عبدالعزيز في الرد على رسالة الملك علي:" نحن لا نريد سوى تحرير الحجاز للمسلمين. وللعالم الإسلامي الكلمة الأخيرة في أمر الحجاز ومستقبله. فإن أردت السلامة فاترك الأمر للمسلمين...". المصدر نفسه،ص١٦١.

(١٨) بعد دخول الملك عبدالعزيز مكة المكرمة وانسحاب الملك علي إلى جدة حاول الملك علي أن يضع حدا لتقدم الملك عبدالعزيز، من خلال الاتصال مع بريطانيا لدعمه إلا أن بريطانيا أعلنت حيادها الرسمي من هذه الحرب، والاستعانة بأصدقاء الملك وبعض الحكومات العربية لحمله على قبول الصلح.سعيد، تاريخ الدولة السعودية،ج١،ص١٧٠-١٧١؛ لمزيد من التفصيل عن دور بعض الشخصيات والحكومات العربية= لوقف القتال بين الطرفين. انظر طالب محمد وهيم: مملكة الحجاز(١٩١٦-١٩٢٥) دراسة في الأوضاع السياسية، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربي،١٩٨٢م)،ص ٢٨٦ وما بعدها.

(١٩) لطيفة عبدالعزيز السلوم: التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة(١٣٤٤-١٣٥١هـ/١٩٢٦-١٩٣٢م) دراسة تاريخية وثائقية،(د.م : د.نا،١٩٩٩)،ص٥٣-٥٤.

(٢٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 25(Q.D) 6/3/1925

رسالة رقم ٢ من القنصل الفرنسي في جدة إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٦ آذار١٩٢٥م،ج١٦،ص٥٨١-٥٨٢.

إلى حفل استقبال دعاهم إليه الملك علي بمناسبة ذكرى الثورة العربية الكبرى، واقترح حضور الحفل مجاملة وتحاشي الصفة الرسمية(٢١).

ومع استمرار الحصار على مدينة جدة أخذ العالم يتطلع إلى هذه الحرب بشيء من الخوف والحذر، وقد اعتبر القنصل الفرنسي أن الملك عبدالعزيز قد ارتكب خطأ كبيراً، عندما تأخر في الهجوم على جده(٢٢) بعد نجاحه في الطائف ومكة، وسمح لقوات الملك علي بإعداد التحصينات وتنظيم صفوفها(٢٣). وكان إرسال إيطاليا مساعدات عسكرية للملك علي مثار غضب من قبل القنصل الفرنسي في جدة حيث أرسل رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسي يبلغه بأن الباخرة الإيطالية فاوستوكوزوليك (FaustoCosulich) أنزلت عتادا وذخائر حربية وعربتين مدرعتين لصالح الجيش الهاشمي، تاركا لوزارة الخارجية الفرنسية مسألة الحكم فيما إذا كانت إيطاليا تخرق بذلك قرارات مؤتمر سان جرمان(Saint-Germain)، أو اتفاق عام ١٩٢٠م الموقع بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا الذي يحظر بيع الأسلحة للحجاز(٢٤).

كما بعث وزير الخارجية الفرنسي إلى القنصل الفرنسي في جدة رسالة يطلب منه ألا يستجيب لدعوات الملك علي بالقيام بدور الوساطة التي باتت صعبة نتيجة لما خلفته عملية قصف مكة المكرمة من أثر سيء لدى المسلمين (٢٥). وقد جاءت هذه الرسالة بعد أن أخذ الملك علي يتقرب

---

(٢١) Ibid

(٢٢) هنالك إجماع بين الباحثين والعسكريين على القول بأن قادة الأخوان الذين دخلوا مكة، لو واصلو الزحف على جدة لاستولوا عليها بدون مشقة وعناء. سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ج١،ص١٧٤.

(٢٣) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 25(Q.D) 7/3/1925

رسالة رقم ٤ من القنصل الفرنسي في جدة موريه إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٧ آذار١٩٢٥م،ج١٦،ص٥٨٣-٥٨٤.

(٢٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 25(Q.D) 9/3/1925

رسالة رقم ٨ من القنصل الفرنسي في جدة موريه إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٩ آذار١٩٢٥م،ج١٦،ص٥٨٤-٥٨٥.

(٢٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 25 (Q.D) 7/4/1925

من القنصل الفرنسي، وبعد وساطة قام بها أمين الريحاني حيث اجتمع بالمفوض السامي الفرنسي في بيروت وابلغه بأنه يرغب في وساطة فرنسية بين الملك علي والملك عبدالعزيز (٢٦) لوضع حَدٍ للنزاع الدائر بينهم، وقدم إليه مقترحات تمكن فرنسا من إعادة السلام إلى الجزيرة العربية(٢٧) ومن هذه المقترحات(٢٨):

أولا: عقد معاهدة فرنسية مع الملك عبد العزيز مبيناً أهمية عقد هذه المعاهدة:

أ) تحرير الملك عبد العزيز آل سعود من علاقاته مع بريطانيا.

ب) حرية الانطلاق في مشاريعه.

ج) احترام حدود سورية.

برقية رقم ١٤ من وزير الخارجية الفرنسي إلى القنصل الفرنسي في جده، بتاريخ ٧نيسان١٩٢٥،ج١٦، ص٦٠٦

(٢٦) جاءت وساطة أمين الريحاني مع السلطات الفرنسية بعد فشل محاولته الأولى مع الملك عبدالعزيز في عام= ١٩٢٤م التي جاءت بطلب من صديقه الشيخ فؤاد الخطيب وبترحيب من الملك علي وقد قبل هذه المهمة كما يذكر؛ لأنه على اتصال بالملك عبد العزيز وعلم ما يرمي إليه في سياسته العربية، ولأن عدداً كبيراً من وجهاء المسلمين في بيروت اجمعوا على التوسط بين العاهلين العربيين وقرروا أن أكون رسولهم إليهما. وبعد وصوله جدة في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٤م كتب لكل من القائدين خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد وكذلك إلى الملك عبدالعزيز لوقف القتال إلا أن الملك عبدالعزيز رد عليه وعلى فيلبي وطالب النقيب بقوله:" إذا كان البحث يتناول المسألة الحجازية فلا أرى فيه فائدة لأن مشكلة الحجاز يجب أن يحله المسلمون..." أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته، (الرياض: منشورات الفاخرية،١٩٨١)،ص٣٥٦-٣٥٧، ٣٨٢.

(٢٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 25(Q.D) 14/5/1925

رسالة رقم KD/٢٨٧ موقعة من ساراي(Sarrail) المفوض السامي الفرنسي في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٤ أيار ١٩٢٥م، ص٦١٨.

(٢٨) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 25(Q.D) 14/5/1925

مذكرة من أمين الريحاني إلى ساراي المفوض السامي الفرنسي في بيروت مضمنة رسالة رقم KD/٢٨٧ موقعة من ساراي (Sarrail) المفوض السامي الفرنسي في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسي، في بتاريخ١٤ أيار١٩٢٥م،ج١٦،ص٦١٩.

ثانيا: مصالحة الملك علي مقابل سيادة الملك عبد العزيز آل سعود على القنفذة وحصوله على جزء من الرسوم الجمركية المفروضة في جدة على البضائع المتجهة إلى نجد.

ثالثاً: عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين وإتمام ذلك قبل تدخل البريطانيين لتحقيق سياستهم في المنطقة.

وفي ظل الموقف الفرنسي المؤيد للملك عبدالعزيز، وعدم وجود أية مشاريع اقتصادية فرنسية في الحجاز، ولتدهور الوضع المالي للملك علي، أرسل من طرفه حبيب لطف الله [٢٩]إلى وزير فرنسا في القاهرة هنري غايار(Henri Gaillard) وطلب باسم الملك علي المساعدة في الحصول على قرض من المصارف الفرنسية لشراء معدات حربية من فرنسا مقابل [٣٠]:

١- منح فرنسا امتياز البحث عن النفط في الحجاز فضلا عن الضمان الذي تقدمه الحكومة الحجازية.

٢- إنه سيؤيد هو وأخواه الأمير عبد الله، والملك فيصل سياسية فرنسا في سورية إذا وافقت على دعمه.

وفي الوقت نفسه طمأن مبعوث الملك علي وزير فرنسا بالقاهرة غايار من أن السعوديين لا يمكنهم السيطرة على جدة بسبب الإرهاق

---

(٢٩) يذكر نصيف في كتابه "ماضي الحجاز " أن الأمير حبيب لطف الله زار جدة أثناء الحرب وكانت الأزمة المالية مشتدة في حكومة الملك علي بن الحسين فطلب من حبيب لطف الله مبلغا من المال بصفة القرض أو الإعانة، واقتنص لطف الله هذه الفرصة واشترط أن لا يسلم المبلغ إلا بشرط تأسيس بنك في الحجاز ومركزه جده فقبل الملك علي الطلب بشروط وقد طبع لهذا البنك قانون على حده وفيه الشروط والأوامر من الملك علي فغادر لطف الله جدة إلى مصر ليرسل المبلغ ولكنه لم يدفع المبلغ في ظل خوفه من هزيمة الأمير علي في الحرب. حسين بن محمد نصيف: ماضي الحجاز وحاضره (الحسين- علي) ،(مصر: مكتبة ومطبعة خضير،١٣٤٩هـ)،ص ١٧٨-١٧٩.

(٣٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 28 (Q.D) 22/5/1925

نسخة من برقية رقم ٦٦-٦٧ من هنري غايار وزير فرنسا في القاهرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٢أيار ١٩٢٥م،ج١٦،ص٦٢٢.

الشديد الذي تلاقيه فرقهم البعيدة عن قواعد تموينها. وسارعت الحكومة الفرنسية برفض هذا الطلب إذ طالب المفوض السامي الفرنسي في دمشق بضرورة إرسال مبعوثٍ إلى الرياض لمعرفة رأي الملك عبدالعزيز في اعتماد بعثة عسكرية فرنسية فيها(٣١). بل أن القنصل الفرنسي في جدة مورية اعتبر أن الحل المناسب لوضع حدا للنزاع الدائر في الحجاز هو بالتخلص نهائيا من الملك علي(٣٢).

ونظراً لسوء أوضاع الملك علي المادية وتخلي بريطانيا (٣٣) عن مساعدته وامتناع فرنسا عن تقديم أية مساعدة له واستسلام المدينة المنورة للأمير محمد بن عبدالعزيز في ٥كانون الأول١٩٢٥م بعد مدة من الحصار والذي دام عشرة أشهر دون قيد أو شرط، وتخطيط الملك عبدالعزيز لهجوم شامل على جدة في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥م بقيادة أخيه الأمير عبدالله بن عبدالرحمن وابنه الأمير فيصل(٣٤).

دفعت هذه الظروف الملك علي أن يطلب من الوكيل البريطاني جوردن (Jordan) التوسط لإجراء شروط التسليم مع الملك عبدالعزيز، فقبل هذه الوساطة، وفي ١٦كانون الاول١٩٢٥م اجتمع الملك عبدالعزيز

---

(٣١) Fonds Beyrouth1882/D.D/3(D.N) 26/5/1925

رسالة سرية رقم ١٢٨٢/D.D/٣من مندوب المفوض السامي الفرنسي في دمشق على المفوض السامي الفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٦ أيار١٩٢٥م، ج١٦،ص٦٢٤-٦٢٥.

(٣٢) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 33(Q.D) 8/6/1925

رسالة رقم ٢٣ موقعة من القنصل الفرنسي في جدة مورية إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٨ حزيران ١٩٢٥م، ج١٦،ص٦٢٩.

(٣٣) كان الملك علي قد أبرق إلى لندن بواسطة القنصل البريطاني في جدة، يطلب من الإنكليز إرسال المساعدات العسكرية والمالية له، لكن الإنكليز رفضوا ذلك وكان جوابهم:" أن النزاع بين الحسين وابن سعود قضية مذهبية غايتها تسوية بعض الخلافات الناجمة عن انتقال الخلافة، و عملا بالتقاليد البريطانية، فإنهم لن يتدخلوا في نزاع من هذا النوع". بنوا ميشان: عبدالعزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة، نقله إلى العربية: عبدالفتاح ياسين،(د.م: دار الكاتب العربي،١٩٦٥)،ص١٧٣.

(٣٤) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، (د.م: د.نا،د.ت)،ج٢، ص٣٩٨-٣٩٩؛ سعيد، الدولة السعودية، ص١٧٥؛ لطيفة السلوم، التطورات السياسية، ص٥٦.

مع الوكيل البريطاني في الرغامة، واتفقا على شروط التسليم التي تنص على تنازل الملك علي عن الحكم ومغادرة الحجاز إلى أي مكان يشاء، ولا يحمل معه إلا أمتعته الخاصة، ويسلم جميع ممتلكات الدولة إلى الملك عبدالعزيز الذي تعهد بضمان أرواح وممتلكات الأهالي مدنيين وعسكريين، وأعلن العفو العام(٣٥).

شكل دخول الملك عبدالعزيز جدة وضمه الحجاز محط اهتمام الحكومة الفرنسية إذ سارعت وزارة الخارجية الفرنسية بإرسال برقية بتاريخ ٢١ كانون الأول١٩٢٥م إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت ساراي(General Sarrail) تطلب منه(٣٦):

١- أن يفيدها بمعلومات عن العلاقات الراهنة بين سورية والملك عبد العزيز آل سعود لاسيما أنه أظهر انفتاحا نحو فرنسا.

٢- وتلفت نظر المفوض السامي الفرنسي إلى أن مشاعر الود التي يبديها عبدالعزيز آل سعود نحو فرنسا- و التي يزيد من أهميتها انتصاره الساحق على الملك علي وسيطرته على الحرمين الشريفين- لا يجب إهمالها أو رفضها.

كما شجع القنصل الفرنسي في جدة موريه وزارة الخارجية الفرنسية على ضرورة اعتراف فرنسا بالملك عبدالعزيز، مشيرا إلى ضرورة الإسراع في ذلك كي لا تحقق بريطانيا سبقا أكثر مما حققته إلى الآن(٣٧).ليعكس موقف فرنسا من النزاع حرصها على مصالحها الخاصة في المنطقة.

---

(٣٥) صحيفة أم القرى، العدد٥٢، السنة الثانية، ١١ جمادى الآخرة١٣٤٤هـ/٢٧ كانون الأول ١٩٢٥م، ص٢-٣.

(٣٦)E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29(Q.D) 21/12/1925

برقية رقم ٥٩٨-٥٩٩ من وزارة الخارجية الفرنسية إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت، بتاريخ،٢١ كانون الأول١٩٢٥م،ج١٦،ص٦٦٩.

(٣٧)E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 26 (Q.D) 28/12/1925=

رسالة من القنصل الفرنسي في جدة موريه إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٢٥م،ج١٦،ص٦٧٣.

المبحث الثاني: فرنسا والاعتراف بالمملكة

أولا: الاعتراف بالمملكة الحجازية النجدية وملحقاتها

جرى العرف الدولي أن تخطر الدول بالملك الجديد ويكون الرد من قبلها بمثابة الاعتراف بالملك، فبعد مبايعة الملك عبدالعزيز بن سعود ملكا على الحجاز في٧ كانون الثاني ١٩٢٦م (٣٨)، أرسل بلاغا إلى الحكومات الصديقة في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦م، أعلن فيه مبايعة أهل الحجاز له ملكا عليها ، وأن لقبه أصبح ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها وأنه سوف يقوم بتوطيد الأمن والراحة وتوفير الرخاء والعمل على كل ما فيه خير العالم الإسلامي وسلامة وأمن البلاد المقدسة (٣٩).

وقد تأخرت فرنسا في الاعتراف بالملك عبدالعزيز ملكا على الحجاز حتى الثالث من آذار من عام ١٩٢٦م(٤٠) بسبب قلقها من تطلع الملك عبدالعزيز إلى منصب الخلافة(٤١) من جهة، وهذا ما عبرت عنه

---

(٣٨) عبد الحميد الخطيب: الإمام العادل صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود: سيرته- بطولته- سرّ عظمته، تعليق: فهد بن عبدالله السماري،(الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة،١٩٩٩)،ج١، ص٢٣٣؛ فان در مولين: الملك بن سعود والجزيرة العربية الناهضة، ترجمة ويسي آي.سيُ، علق عليه: فهد بن عبدالله السماري،(الرياض: دارة الملك عبدالعزيز،١٩٩٩)،ص٨٩.

(٣٩) LECOFJ/B/3(D.N) 10/1/1926

رسالة من القنصل الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦م،ج١٧،ص٨-٩؛ أحمد عسّه: معجزة فوق الرمال،(بيروت: دار أحياء التراث العربي،١٩٦٥)،١٠٢-١٠٣.

(٤٠) صحيفة أم القرى العدد٦٢، السنة الثانية، ٢٠ شعبان ١٣٤٤هـ/ ٥ آذار ١٩٢٦م، ص١؛ بينما يذكر وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إبراهيم دبوي(Ibrahim Depui) أن الحكومة الفرنسية اعترفت بعبدالعزيز ملكا على الحجاز بتاريخ الأول من آذار، وأن اعترافها جاء بعد اعتراف بريطانيا الذي تم في اليوم نفسه.
S-L/661 (Q.D) 3/5/1926
برقية رقم ٢١٥٨سرية من إبراهيم دبوي(Ibrahim Depui) وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى المفوض السامي= الفرنسي في بيروت، بتاريخ ٥ آذار ١٩٢٦م، ص٣٣.

(٤١)كانت فرنسا معارضة لتولي منصب الخلافة من قبل أي زعيم عربي، لأن المسلمين في مستعمراتها يأبون إسناد منصب الخلافة لأي زعيم عربي لذا سعت فرنسا لحمل سلطان تركيا السابق: محمد وحيد على إصدار

الرسالة التي بعثها القنصل الفرنسي في جدة موريه إلى وزير الخارجية الفرنسي في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦م بعد مبايعة الملك عبدالعزيز ملكا على الحجاز يعلمه فيها أن الطموح قد يقود الملك عبدالعزيز إلى إنابة أحد أبنائه في الرياض، وإعلان مكة المكرمة عاصمة لمملكته، عندها تصبح الطريق ممهدة للتطلع للخلافة(٤٢).

ولكن الملك عبد العزيز لم يكن يرغب بتولي منصب الخلافة، فعلى أثر قيام مصطفى كمال أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤م، اضطرب العالم الإسلامي، وتصاعدت من بعض أقطاره دعوات تنادي باستمرار الخلافة، ومبايعة خليفة جديد. قصدت الملك عبدالعزيز وفود كثيرة من بعض البلاد الإسلامية للتباحث معه في هذا الأمر، إلا أنه اعتذر عن عدم قبول هذه البيعة، ففي الخطاب الذي ألقاه قي قصره الملوكي بجدة في ٣١ آذار ١٩٣٣م بقوله: " يقولون إني أطلب الملكية وأن أصير خليفة على المسلمين، أنا ما ادعيت هذا ولا طالبت به لأن على الخليفة واجبا هو تنفيذ أوامر الدين على كل فرد من أفراد المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وهل هنالك من رجل يستطيع أن ينفذ ذلك على المسلمين في هذه الأيام؟..." (٤٣).

ومن جهة ثانية لمعرفة موقف الحكومة البريطانية من مبايعة الملك عبدالعزيز ملكا على الحجاز التي ظلت دائما فرنسا معترفة لها بوضعها المميز في الجزيرة العربية، لذا أرسل وزير الخارجية الفرنسي رسالة إلى السفير الفرنسي في لندن دو فلوريو (A. deFleuriau) في ١٢ شباط ١٩٢٦م يطلب منه أن يخبره إن كانت

منشور رسمي يعترف فيه بخلافة عبد المجيد. نضال داود المومني: الشريف الحسين بن علي والخلافة، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة(١١)،١٩٩٦)،ص٢٧٦.

(٤٢) LECOFJ/B/12(D.N) 21/1/1926

رسالة من موريه (Mourey) القنصل الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦م، ج١٧،ص١٣.

(٤٣) صحيفة أم القرى العدد٤٣٤، السنة التاسعة، ١١ ذو الحجة ١٣٥١هـ/١٦ أبريل ١٩٣٣،ص٢ .

الحكومة البريطانية تنوي الاعتراف بملك الحجاز الجديد(٤٤). وقد بعث دو فلوريو برسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي يعلمه أن الحكومة البريطانية طلبت من القنصل البريطاني في جدة مخاطبة الملك عبدالعزيز بصيغة صاحب الجلالة، مما يعتبر اعترافا من الحكومة البريطانية به ملكا على الحجاز(٤٥)، وعلى أثر اعتراف بريطانيا بالملك عبدالعزيز ملكا على الحجاز أرسل وزير الخارجية الفرنسي رسالة إلى القنصل الفرنسي في جدة موريه يطلب منه مخاطبة الملك عبدالعزيز آل سعود بالصيغة البريطانية نفسها(صاحب الجلالة)(٤٦).

وبادر القنصل الفرنسي في جدة إلى إرسال رسالة إلى الملك عبدالعزيز ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها تفيد باعتراف الحكومة الفرنسية به ملكا على الحجاز، وذلك رداً من وزارة الخارجية الفرنسية على البلاغ الملكي الصادر في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦م، كما تعبر الحكومة الفرنسية عن امتنانها لما جاء في البلاغ من إعلان الملك التزامه بتوطيد الأمن والسلم في البلاد(٤٧).بينما تذكر صحيفة أم القرى أن القنصل الفرنسي حضر إلى قصر الملك عبدالعزيز بجدة في ٣ آذار

---

(٤٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29 (Q.D) 12/2/1926

رسالة رقم ٢١٥ من وزير الخارجية الفرنسي إلى دو فلوريو (A.deFleuriau) سفير فرنسا في لندن، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٢٦م، ج١٧، ص٢٥.

(٤٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29(Q.D) 25/2/1926

نسخة من برقية رقم ١١١ من دو فلوريو (A.deFleuriau) سفير فرنسا في لندن إلى وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٢٦م،ج١٧، ص٢٩.

(٤٦) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29(Q.D) 7/2/1926

مسودة برقية بخط اليد رقم ١٤٨-١٤٩ من وزير الخارجية الفرنسي إلى القنصل الفرنسي في جدة، بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٢٦م،ج١٧،ص٣١.

(٤٧) LECOFJ/B/3(D.N) 5/3/1926

رسالة من القنصل الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه إلى عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، بتاريخ ٥ آذار ١٩٢٦م،ج١٧،ص٣٢.

١٩٢٦م واخبره أنه تلقى برقية من حكومته تأمره أن يبلغ جلالة الملك بأن حكومة الجمهورية الفرنسية تعترف بجلالته ملكا على الحجاز(٤٨).

وقد عبر الملك عبدالعزيز للقنصل الفرنسي في جدة موريه عن امتنانه للحكومة الفرنسية بعد اعترافها به، وعن تطلعه في أن يكون ذلك الاعتراف أساسا متينا لتوطيد الصلات الودية بين حكومته والحكومة الفرنسية بما يكفل المحافظة على استقلال البلاد المقدسة(٤٩).

وشكل الاعتراف الفرنسي بالملك عبدالعزيز ملكا على الحجاز سببا لتقوية العلاقات بين الطرفين إذ عقدت فرنسا مع الملك عبدالعزيز وفي نفس الشهر الذي اعترفت به ملكا على الحجاز اتفاقية تجارية في آذار ١٩٢٦م، كما قام بها الأمير فيصل بن عبدالعزيز برحلة دبلوماسية إلى باريس في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٦م، ليقدم شكر بلاده للحكومة الفرنسية على اعترافها الرسمي بوالده ملكا على الحجاز وسلطانا على نجد وملحقاتها(٥٠).

وبعد أن قرر أهل الحل والعقد في ٨ شباط ١٩٢٦م برئاسة الإمام عبدالرحمن بن فيصل والد جلالة الملك عبدالعزيز تبديل اسم السلطنة النجدية وملحقاتها بالمملكة النجدية وملحقاتها(٥١) والمناداة بالملك

---

(٤٨) صحيفة أم القرى العدد٦٢، السنة الثانية ، ٢٠ شعبان ١٣٤٤هـ/ ٥ آذار ١٩٢٦م، ص١.

(٤٩) LECOFJ/B/3(D.N) 5/3/1926

رسالة بالعربية رقم ٨٧ من عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها إلى القنصل الفرنسي في جدة، بتاريخ ٥ آذار ١٩٢٦م،ج١٧،ص٣٢.

(٥٠) شملت الزيارة الدبلوماسية التي قام بها الأمير فيصل بعض العواصم الأوروبية كلندن وباريس التي اعترفت باستقلال الحجاز وبملكية جلالة الملك عبد العزيز على الحجاز، ليشكر رؤساء تلك الحكومات على= اعترافها ويعمل لتقوية أواصر الصداقة مع تلك البلاد. صحيفة أم القرى، العدد٩٠، السنة الثانية،٢٥ صفر ١٣٤٥هـ/٣ أيلول ١٩٢٦م، ص١؛ عبدالفتاح حسن أبو علية: أنشطة الأمير فيصل بن عبدالعزيز السياسية في الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٢٩م قراءة في الوثائق الفرنسية، بحث ضمن (الندوة العلمية لتاريخ الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود التي عقدتها دارة الملك عبدالعزيز بتاريخ ٦-٨ أيار ٢٠٠٨)، مجلد ٣، ص ٤٤١

(٥١) صحيفة أم القرى العدد١٢١، السنة الثالثة، ٦ شوال ١٣٤٥هـ/٨ نيسان ١٩٢٧م، ج١٧،ص١.

عبدالعزيز ملكا عليها(٥٢) أرسلت مديرية خارجية الحجاز بلاغا إلى أعضاء السلك الدبلوماسي في جدة بنفس اليوم بتغيير اسم السلطنة النجدية وملحقاتها بالمملكة النجدية وملحقاتها(٥٣). لذا أرسل وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إبراهيم دبوي(Commandant Ibrahim Depui) برقية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٧م يعلمها بالتغيير ويطلب من حكومته تخويله برقيا الاعتراف باللقب الجديد(٥٤).

وعلى أثر تأخر وزارة الخارجية الفرنسية بالرد على برقية وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إبراهيم دبوي عاد وأرسل رسالة أخرى إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ نيسان ١٩٢٧م، يطلب فيها تحديد موقفها من تبديل اسم السلطنة النجدية وملحقاتها بالمملكة النجدية وملحقاتها(٥٥)، ويبدو أن هذا التأخير بالاعتراف بالمملكة النجدية وملحقاتها يعود إلى وزارة الخارجية الفرنسية التي أرسلت رسالة بتاريخ ٦ نيسان ١٩٢٧م إلى السفير الفرنسي في لندن دو فلوريو لمعرفة موقف الحكومة البريطانية من التغير الجديد وهل تنوي الاعتراف باللقب الجديد؟ (٥٦)

---

(٥٢) وبناء على رغبة أهل الحل والعقد بتبديل اسم السلطنة النجدية وملحقاتها بالمملكة النجدية وملحقاتها ومبايعة الملك عبدالعزيز ملكا عليها فقد أصدر الملك عبد العزيز بلاغا بذلك وأن يكون لقبه " ملك الحجاز ونجد وملحقاتها" المصدر نفسه، ص١.

(٥٣) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 30 (Q.D) 4/4/1927

برقية رقم ١٠ من إبراهيم دبوي (Commandant Ibrahim Depui) وكيل القنصلية الفرنسة في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي ، بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٧م،ج١٧،ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٥٤) Ibid

(٥٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 30(Q.D) 7/4/1927

رسالة رقم ٤١ من إبراهيم دبوي (Commandant Ibrahim Depui) وكيل القنصلية الفرنسة في جدة إلى أريستيد بريان (Aristide Briand) وزير الخارجية الفرنسي ، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٢٧م،ج١٧،ص ٢٤٥.

(٥٦) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 26 (Q.D) 6/4/1927

نسخة من برقية رقم ٣٠٢ من وزير الخارجية الفرنسي إلى السفير الفرنسي قي لندن، بتاريخ ٦ نيسان ١٩٢٧م، ج١٧،ص٢٤٤.

وبعد أن قررت الحكومة البريطانية الاعتراف باللقب الجديد للملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها(٥٧) أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية برقية إلى وكيل القنصلية في جدة إبراهيم دبوي ليعترف بعبدالعزيز آل سعود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها، ومهنئة الملك عبدالعزيز بهذه المناسبة (٥٨). وقد عبّر يوسف ياسين(٥٩) لوكيل القنصلية الفرنسية في جدة شكر حكومة الحجاز للحكومة الفرنسية لاعترافها باللقب الجديد للملك عبدالعزيز(٦٠).

وعلى الرغم من اعتراف فرنسا بالملك عبدالعزيز ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها، إلا أنها لم ترفع حتى أوائل عام ١٩٣٠م قنصليتها في جدة إلى مفوضية، وكان وضع القنصلية الفرنسية غريبا إذ

---

(٥٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 30 (Q.D) 14/4/1927

برقية رقم ١٨٤ من دو فلوريو (de Fleuriau) السفير الفرنسي في لندن إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٢٧م، ص٢٥٣.

(٥٨) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 32 (Q.D) 20/4/1927

برقية رقم ١١ من وزير الخارجية الفرنسي إلى وكيل القنصلية الفرنسية في جدة، بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢٧م، ج١٧،ص٢٥٩؛ صحيفة أم القرى، العدد ١٢٥، السنة الثالثة، ٥ ذي القعدة ١٣٤٥هـ/ ٧ أيار ١٩٢٧م، ص٣.

(٥٩) يوسف ياسين(١٨٩٧-١٩٦٢م) ولد باللاذقية في سوريا، تعلم في دار الدعوة والإرشاد بمصر التي كان يشرف عليها رشيد رضا. التحق بخدمة الحسين بن علي في مكة المكرمة، وابنه الأمير عبدالله في شرقي الأردن، والتحق في خدمة الملك عبدالعزيز في عام ١٩٢٤م، وقد عهد إليه الملك عبدالعزيز، بعد دخوله مكة المكرمة، بإدارة جريدة أم القرى ورئاسة تحريرها، ثم عينه رئيسا للشعبة السياسية بالديوان الملكي،= ثم أضيف إليه منصب وزير دولة ووكيل وزير الخارجية، وفي عام ١٩٣٧م صدر مرسوم ملكي ينص على اعتبار يوسف ياسين وزيرا من وزراء الدولة باعتباره قائماً بالأعمال الآتية: مستشارا في مجلس الملك الخاص، وعضوا طبيعيا في مجلس الوكلاء، ورئيسا للشعبة السياسية في الديوان الملكي، وسكرتيراً خاصاً للملك، ونائباً لوزير الخارجية. السماري، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي، ص٦٤٩-٦٥٠.

(٦٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 30 (Q.D)28/4/1927

رسالة رقم ٦٣ من إبراهيم دبوي (Commandant Ibrahim Depui) وكيل القنصلية الفرنسة في جدة إلى أريستيد بريان (Aristide Briand) وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٧م، ج١٧،ص ٢٦٥.

إنها جعلت القائم على أمرها بدرجة قائم بالأعمال وهي وظيفة أعلى من وظيفة القنصل، الذي عادة ما يرأس شؤون القنصلية(٦١).

ثانيا: الاعتراف بالمملكة العربية السعودية

بعد نجاح الملك عبد العزيز في القضاء على الفتن الداخلية في البلاد في عام ١٩٣٢م، رأى بعض الوجهاء والأعيان ضرورة قطع الطريق على الفتن، التي تظهر بسبب التفرقة بين الحجاز ونجد. فأبرقوا إلى الملك عبد العزيز، يعرضون رغبتهم في أن يكون اسم الدولة (المملكة العربية السعودية)، بدلاً من (المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها)، ليعبّر هذا الاسم عن معنى توحيد البلاد فرحب الملك بذلك. وأصدر مرسوماً ملكياً بالرقم ٢٧١٦، في ١٧ أيلول ١٩٣٢م يقضي بتحويل اسم الدولة إلى المملكة العربية السعودية، ابتداء من يوم الخميس ٢٣ أيلول ١٩٣٢م (٦٢).

وحرصت وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على إرسال نسخة طبق الأصل من الأمر الملكي باللغة العربية موقع من الملك عبدالعزيز آل سعود إلى القنصلية الفرنسية، مبينة أن هذا المرسوم لن يؤثر على المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع الدول الأجنبية، ولا في العقود والمستندات الموقعة توقيعا غير مصادق عليه(٦٣).

---

(٦١) السماري، موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي، ص ١٥١؛ جان – جاك بيريبي: جزيرة العرب أرض الإسلام المقدسة وموطن العروبة، وإمبراطورية البترول، ترجمة وقدم له وعلق عليه: محمد خير البقاعي، (الرياض: مكتبة العبيكان،٢٠٠٢)ص١١٦.

(٦٢) صحيفة أم القرى العدد٤٠٦، السنة التاسعة، ٢٢جمادى الأولى١٣٥١هـ/٢٣ سبتمبر١٩٣٢، ص١-٢ .

(٦٣) LECOFJ/B/5 (D.N) 18/9/1932

نسخة طبق الأصل من أمر ملكي بالعربية رقم ٢٧١٦ موقع من الملك عبدالعزيز آل سعود، مؤرخ في ١٧ جمادى الأولى ١٣٥١هـ/الموافق ١٨ أيلول ١٩٣٢م. مضمنة في مذكرة رقم ٢/١٠/٢٥ من وزارة خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى القنصلية الفرنسية، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٣٥١هـ/ الموافق ٢١ أيلول ١٩٣٢م وممهورة بخاتم وزارة الخارجية، ص ٦٢٤-٦٢٥.

وعلى الرغم من عدم صدور بلاغ رسمي من الحكومة الفرنسية بالاعتراف بالتعديل الجديد، إلا أن التعميم الذي صدر عن إدارة أفريقيا والمشرق إلى إدارة الموظفين والمحاسبة وإدارة المراسم في وزارة الخارجية الفرنسية أنه تم استبدال تسمية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وأنه أصبح اسمها " المملكة العربية السعودية". وتطلب من الدوائر المعنية إجراء اللازم(٦٤). مما يعني ضمنياً الاعتراف بالتعديل الجديد من قبل الحكومة الفرنسية. التي كانت قد اعترفت في معاهدة الجزيرة الموقعة بين الطرفين في ١٠ تشرين الأول ١٩٣١م بأن مملكة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها دولة حرة ذات سيادة ومستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً.

المبحث الثالث: فرنسا ونظام الجنسية أو التبعية الحجازية

أولا: فرنسا وقانون الجنسية أو التبعية الحجازية الصادر في ٢٩ أيلول ١٩٢٦م

أدرك الملك عبدالعزيز أهمية إصدار القوانين والأنظمة التي تسهم في تنظيم شؤون الدولة، وتضع حدا لتدخل الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية، وكان من بين تلك الأنظمة: نظام الجنسية أو التبعية الحجازية الصادر في ٢٩ أيلول ١٩٢٦م الذي تضمن إحدى عشرة مادة حدد فيها شروط منح الجنسية أو التبعية الحجازية على النحو الآتي(٦٥):

المادة الأولى: يعتبر حجازيا كل من كانت تبعيته عثمانية قبل الحرب العامة(الحرب العالمية الأولى) من أهل الحجاز الأصليين أو المقيمين.

المادة الثانية: يعتبر حجازيا كل من ولد من أبوين حجازيين أو أب حجازي.

---

(٦٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 54 (Q.D) 2/12/1932

مذكرة داخلية بخط اليد من إدارة أفريقيا والمشرق إلى إدارة الموظفين والمحاسبة وإدارة المراسم في وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٢، ج١٨،ص ٦٤٣.

(٦٥) صحيفة أم القرى العدد٩٤، السنة الثانية، ٢٤ ربيع الأول ١٣٤٥هـ/١ تشرين الأول ١٩٢٦م،ص٣ .

المادة الثالثة: يعتبر حجازيا كل من يولد في الأراضي الحجازية.

المادة الرابعة: يجوز لكل مسلم بلغ سن الرشد وأقام في البلاد الحجازية مدة ثلاث سنوات متواليات أن يتحصل على الجنسية الحجازية إذا قدم طلبا بذلك إلى الحكومة الحجازية بالذات أو بالواسطة.

المادة الخامسة: يجوز منح التجنس بالجنسية الحجازية بمقتضى إرادة ملكية خاصة لكل مسلم يؤمل منه فائدة جليلة للحجاز.

المادة السادسة: لا يسوغ لحجازي أن يتجنس بجنسية أخرى في الداخل أو الخارج بدون أن يرخص له بذلك من الحكومة الحجازية " وهذا الترخيص لا يكون إلا بإرادة ملكية، وكل حجازي تجنس أو يتجنس بجنسية أخرى بغير هذا الطريق فلا تعتبر جنسيته الأخيرة بوجه من الوجوه وفي كافة الأحوال.

المادة السابعة: يجوز إسقاط الجنسية الحجازية عمن يقبل الدخول في خدمة عسكرية لدى حكومة أجنبية بدون ترخيص من الحكومة الحجازية ويجوز أن يتبع هذا الإسقاط منع الإقامة في الأقطار الحجازية أو منع العودة إليها.

المادة الثامنة: المرأة الأجنبية المتزوجة بحجازي تصير حجازية ولا تفقد الجنسية الحجازية عند انتهاء الزوجية إلا إذا جعلت إقامتها في الخارج واستردت جنسيتها الأصلية.

المادة التاسعة: إذا تجنس الحجازي بجنسية أخرى فإن أولاده الصغار لا يتبعونه في جنسيته ما داموا مقيمين في الأراضي الحجازية.

المادة العاشرة: يعتبر حجازيا كل ساكن في الأقطار الحجازية يوم نشر هذا القانون ما لم يكن حاملا وثائق رسمية صحيحة تثبت تبعيته لجنسية أخرى.

المادة الحادية عشر: أن هذا القانون يكون نافذاً من يوم نشره.

ومن خلال استقراء مواد هذا النظام نجد أن الدولة حرصت على تحقيق ما يأت ي:

١- احتفاظ كل مواطن بجنسيته الحجازية. كما جاء في المادة الأولى والثانية والثالثة والثامنة والتاسعة.

٢- وضع العقبات أمام كل مواطن يريد أن يتجنس بجنسية أخرى. كما جاء في المادة السادسة والسابعة والتاسعة. بل إن الدولة أصدرت بلاغاً رسمياً في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٦م، أعلنت فيه بأن الفرد الذي يعتبر بحكم النظام (نظام التبعية الحجازية) حجازياً ولا يقبل ذلك ويبقى مصراً على الخروج من الرعوية الحجازية والالتحاق بالرعوية الأجنبية فإن الحكومة لا تعترف له بذلك(٦٦).

كانت بعض مواد هذا النظام محط نقد من قبل الحكومة الفرنسية؛ لأن بعض مواده تناقض المبادئ العامة للجنسية، وخاصة المادة الأولى والثالثة والرابعة والتاسعة، كما أن هذا النظام يمس عددا كبيرا من رعايا فرنسا المسجلين في سجلات القنصلية الفرنسية بجدة. مما حدا بوكيل القنصلية الفرنسية في جدة إبراهيم دبوي أن يطلب من وزير الخارجية الفرنسي دراسة هذا النظام قانونياً وتزويده بالتعليمات اللازمة بشأن الموقف الذي يجب اتخاذه إزاء هذا النظام(٦٧).

وقد أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية نسخة من نظام الجنسية أو التبعية الحجازية إلى المفوض السامي في بيروت بونسو (Ponsot) لدراسته قانونيا. وبعد دراسته بين بونسو أن المادة الأولى من هذا النظام تتضمن حالتين، أولاهما: منح الجنسية لكل من هو من أصل حجازي وهذا غير وارد في المادة (٣٠) (٦٨)من معاهدة لوزان(٦٩). وثانيتهما منح

---

(٦٦) صحيفة أم القرى العدد٩٩، السنة الثانية، ٢٩ ربيع الثاني ١٣٤٥هـ/ ٥ تشرين الثاني ١٩٢٦م،ص٢ .

(٦٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29(Q.D) -/10/1926

رسالة رقم ١٦ من إبراهيم دبوي (Ibrahim Depui) وكيل القنصلية الفرنسية إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ تشرين الأول ١٩٢٦م،ج١٧، ص١٥٦-١٥٧.

(٦٨) تناولت المواد من(٣٠-٣٦) موضوع الجنسية في معاهدة لوزان وقد نصت المادة (٣٠): إن الرعايا الأتراك المقيمين عادة في أرض منسلخة عن تركيا بموجب أحكام هذه المادة يصبحون من رعايا الدولة التي تنتقل إليها تلك الأرض وفق الشروط التي يضعها قانونها المحلي. جابر جاد عبدالرحمن: مجموعة قوانين الجنسية في الدول العربية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الجامعة العربية ١٩٧٠)، ص١١-١٣.

(٦٩) معاهدة لوزان: معاهدة وقعت في ٢٤ تموز ١٩٢٣م بعد مباحثات ومفاوضات أتفق عليها أعضاء مؤتمر لوزان الذي ضم كلا من بريطانيا وفرنسا وايطاليا، وحكومة الولايات المتحدة واليابان ورومانيا=

الجنسية لمن يقيم على الأراضي الحجازية وكان يتمتع بالجنسية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. ويرى أن هذه الحالة توسيع للمادة (٣٠) من معاهدة لوزان لتشمل كل حامل للجنسية في عام ١٩١٤م، سواء كان من أصل سوري أو لبناني في أية لحظة يصل فيها إلى الحجاز(٧٠).

ويضيف بونسو أن هذه الإجراءات ستحدث نوعا من التعارض مع القوانين السورية واللبنانية إذ يصبح الفرد الواحد بموجبها حجازيا وسوريا ولبنانيا. ويرى أنه سيلتزم بالدفاع عن وجهة النظر السورية واللبنانية، وذلك برفض الاعتراف بالجنسية الحجازية لأي من رعايا الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، إذا كانت هذه الجنسية قد منحت له في ظروف تتنافى مع أحكام معاهدة لوزان(٧١).

وبعد وصول رسالة بونسو إلى وزير الخارجية الفرنسي أكد على ما ذهب إليه بونسو بشأن مخالفة بنود قانون الجنسية الحجازية لشروط معاهدة لوزان، ويخص بالذكر البند الذي يجعل الجنسية الحجازية تشمل كل الأشخاص من أصل حجازي والذين كانوا قبل الحرب العالمية الأولى يحملون الجنسية العثمانية دون استثناء ومن استقر منهم في أراض

ويوغوسلافيا، وحكومة القسطنطينية العثمانية وحكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة كلتيهما. ودعيت روسيا وبلغاريا للاشتراك في مناقشات المضايق وحدها. وبما أن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع تركيا فقد اكتفت بإرسال مراقبين لها.وقد ضمت معاهدة لوزان الوثائق التالية: معاهدة الصلح مع تركيا، ميثاق المضايق، ميثاق يخص حدود تراقيا، ميثاق يخص شروط الإقامة والتجارة والقضاء، ميثاق تجاري، ميثاق يخص تبادل السكان اليونان والأتراك، وغيرها. لمزيد من التفصيل عن المعاهدة: فاضل حسين: محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية،(القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٨)،ص١٢-٢١.

(٧٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29(Q.D) 26/11/1926

رسالة رقم ٧٥٦موقعة من بونسو (Ponsot) المفوض السامي الفرنسي في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦م، ج١٧،ص١٧٠.

(٧١) Ibid

اقتطعت من الدولة العثمانية والذين صاروا بمقتضى معاهدة لوزان رعايا الدولة التي ألحقت بها هذه الأراضي(٧٢).

ويبدو أن تشدد الملك عبدالعزيز في عدم إجراء أي تعديل على نظام التبعية الحجازية حذا ببونسو أن يطلب من وزارة الخارجية بعدم الدخول في مفاوضات مع حكومة الملك عبدالعزيز في الوقت الراهن لتعديله(٧٣). وقد تبنى وزير الخارجية وجهة نظر بونسو على أن تعمل المفوضية السامية الفرنسية في بيروت على حل المسائل التي قد تعرض عليها بالاستناد إلى معاهدة لوزان دون اعتبار الأحكام المناقضة في قانون الجنسية الحجازي(٧٤).

ثانيا: قانون الجنسية أو التبعية الحجازية في مفاوضات معاهدة الصداقة وحسن التفاهم (الجزيرة) بين البلدين

شكّل نظام الجنسية أو التبعية الحجازية نقطة خلاف واضحة بين الحكومة الحجازية النجدية وملحقاتها والحكومة الفرنسية قبل البدء وأثناء إجراء المفاوضات لعقد معاهدة الصداقة وحسن التفاهم في عام ١٩٢٩م، حيث تكشف الوثائق الفرنسية أن المفاوضات بين الطرفين ركزت على تعديل المادة السادسة المتعلقة بالمقيمين في الحجاز من شمال أفريقيا. (٧٥)

---

(٧٢) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 30(Q.D) 9/5/1927

رسالة رقم ٣٠٣ من وزير الخارجية الفرنسي إلى المفوض السامي في بيروت بالوكالة، بتاريخ ٩ أيار ١٩٢٧م، ج١٧، ص٢٧٣.

(٧٣) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29 (Q.D) 26/11/1926

رسالة رقم ٧٥٦ موقعة من بونسو (Ponsot) المفوض السامي الفرنسي في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦م، ج١٧، ص١٧٠.

(٧٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 30(Q.D) 9/5/1927

رسالة ٣٠٣ من وزير الخارجية الفرنسي إلى المفوض السامي في بيروت بالوكالة، بتاريخ ٩ أيار ١٩٢٧م، ج١٧، ص٢٧٣.

(٧٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 31(Q.D) 17/11/1929

نسخة من برقية عاجلة رقم ٤٨-٤٩ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية

وقد حاول القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه(Jacques-Roger Maigret) أن يقرب وجهات النظر بين الطرفين حينما بين لوزير الخارجية الفرنسية أن إثارة مسألة الاختلافات حول الوضع القانوني لبعض الرعايا المغاربة المهاجرين إلى الحجاز في البند السادس من شأنه أن يثير صعوبات داخلية لحكومة الملك عبدالعزيز، فضلا عن أنه لم تكن هناك خلافات في عهد الملك السابق الحسين نفسه، وإنما كانت هناك بعض الخلافات حول جنسية الرعايا المسلمين، وقد فضلت السلطات البريطانية والهولندية تسويتها كلا على حده. (٧٦)

وتفاديا للصعوبات التي قد تنجم عن إثارة جنسية المغاربة المقيمين في الحجاز لحكومة الملك عبدالعزيز من جهة، والخوف من أن تتقدم دول أخرى بطلب مماثل، اتفق جاك روجيه ووكيل خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها فؤاد حمزة أن تكتفي فرنسا بتبادل رسائل سرية ملحقة، بشرط أن تنفذ هذه الرسائل بنص المادة السادسة المتعلقة بجنسية المغاربة في الحجاز، وأن تتضمن التزامات محددة قابلة للتنفيذ في موعد محدد، وأن تعتبر الرسائل المتبادلة جزءاً من المعاهدة وتوقع معها في وقت واحد(٧٧).

وتنفيذا لهذا الاتفاق أعلن فؤاد حمزة عن إضافة مادة جديدة حول تسوية الوضع القانوني للمغاربة المقيمين في الحجاز في غضون (٣) أشهر من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ على أساس تحرير قائمة بأسماء هؤلاء المغاربة بالاتفاق بين المندوبين المفوضين لدولتي مملكة

الفرنسي، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٩م،ج١٧،ص٧٠٥-٧٠٦.

(٧٦) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 31(Q.D) 21/11/1929

رسالة رقم ٥٧ موقعة من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٩م، ج١٧،ص٧٠٨-٧٠٩.

(٧٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 31 (Q.D) 24/11/1929

مذكرة رقم ١٩حول مشروع المعاهدة بين فرنسا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٩م،ج١٧،ص ٧١٠-٧١١.

الحجاز ونجد وملحقاتها وفرنسا، ويتعهد الملك عبدالعزيز بالاعتراف بتبعيتهم الفرنسية(٧٨) ويقيدون في سجلات القنصلية الفرنسية في جدة.(٧٩)

لذا عملت حكومة الملك عبدالعزيز على وضع حلاً لمسألة المغاربة المقيمين في الحجاز من خلال إصدار نظام معدل لقانون الجنسية أو التبعية الحجازية في ٢٩ أيلول ١٩٢٦م ، وكان هذا النظام محور مراسلات سرية بين فؤاد حمزة وجاك روجيه ميغريه قبل نشره في جريدة أم القرى بتاريخ ١٣ شباط ١٩٣١م، ففي البرقية التي بعثها ميغريه إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٣٠م يفيد فيها: أن فؤاد حمزة أبلغه بصفة شخصية نص المشروع الجديد للقانون الجديد وأهم التعديلات التي طرأت على القانون الصادر عام ١٩٢٦م كما يلي(٨٠):

---

(٧٨) ويبدو أن الحكومة الفرنسية حاولت أن تحصل على اعتراف بتبعية السوريين المقيمين في المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها لفرنسا فقد أرسل مدير مكتب الاستخبارات في دمشق إلى مدير جهاز استخبارات المشرق في بيروت مذكرة بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٣٠م عن الجالية السورية في الحجاز وتفيد المذكرة أن السوريين المقيمين في الحجاز موزعين بين جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة. يوجد في جدة ٣٠٠ شخص منهم سبعة من أهم التجار، و٢٥ موظفا، وفي مكة المكرمة حوالي ٢٠٠ شخص بين موظفين وتجار، وفي المدينة المنورة حوالي ١٠٠ شخص.

LECOFJ/B/14 (D.N) 1/12/1930

نشرة استعلامات رقم٣٤٦٧ DSمن شوفيار(Chevillard) مدير مكتب الاستخبارات في دمشق إلى مدير جهاز استخبارات المشرق في بيروت، وأرفق بالنشرة مذكرة عن الجالية السورية في الحجاز، بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٣٠،ج١٨،ص٢٣٥.

(٧٩) LECOFJ/B/16 (D.N) 29/12/1929

ترجمة عربية لنص المشروع الفرنسي المضاد لمعاهدة الصداقة بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وفرنسا من إعداد فؤاد حمزة مضمنة في رسالة بالعربية رقم ٤٥/١٧/ ٢٦ موقعة من فؤاد حمزة وكيل خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٢٩م، ص٧٣٠-٧٣١.

(٨٠) LECOFJ/B/16 (D.N) 12/9/1930

١- المادة الثالثة: يعتبر حجازيا كل من ولد في الحجاز، وكل من ولد من أبوين أجنبيين له الحق في الحصول على جنسية أبويه في السنة التي تلي بلوغه الثامنة عشر، وإن لم يتم إخبار السلطات الحجازية في الوقت المحدد فإنه لا يحق للمذكور أن يطالب بجنسية أبويه.

٢- المادة التاسعة: يضاف إليها أنه إذا لم يكن الأبوان يسكنان في الأراضي الحجازية، وإذا كان القانون المطبق في البلد الذي أصبح الوالد من مواطنيه لا يسمح للأبناء بالحصول على جنسية والدهم، فإن بإمكانهم عندما يبلغون الثامنة عشر أن يطلبوا الحصول على الجنسية الحجازية.

٣- المادة العاشرة: يعتبر كل من يسكن الأراضي الحجازية من تاريخ نشر النظام الحالي حجازيا ما لم يثبت بالوثائق الرسمية أن له جنسية أخرى.

وطلب روجيه من وزير الخارجية الفرنسي أن يبدي رأيه في المشروع لكي يستطيع نقله إلى فؤاد حمزة إن أتيحت له الفرصة، وقد تركزت ملاحظات وزير الخارجية الفرنسي على المادة العاشرة التي تعتبر كل مقيم في البلاد الحجازية وقت صدور القانون حجازياً ما لم يظهر وثائق رسمية تفيد بانتمائه إلى جنسية أخرى، ويتساءل إن كانت هذه المادة ستحول دون تسجيل الرعايا المغاربة المقيمين في الحجاز في سجلات القنصلية الفرنسية، ويحث وزير الخارجية القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه على تسوية شبه رسمية على هامش ذلك القانون تجعل حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها تعترف بالجنسية الفرنسية لمن يرغب من هؤلاء المغاربة(٨١).

وعلى الرغم من مطالبة جاك روجيه ميغريه وكذلك وزير الخارجية بإعادة صياغة المادة العاشرة بدقة أكثر تجنبا لأي اعتراض بعد

برقية رقم ٩٣ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٣٠م، ج١٨، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٨١) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49 (Q.D) 16/12/1930

برقية رقم ٥٧-٥٨ من وزير الخارجية الفرنسي إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة ، بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٣٠م، ج١٨، ص٢٤٢.

دخول القانون الجديد حيز التنفيذ، فإن الحكومة الحجازية لم تجر أي تعدل على المادة العاشرة.

وعلى أثر صدور النظام المعدل لقانون الجنسية أو التبعية الحجازية في جريدة أم القرى بتاريخ ١٣ شباط ١٩٣١م، دون أن تعمل حكومة الملك عبدالعزيز على إجراء تعديلات جوهرية في النظام، بعث جاك روجيه ميغريه برقية عاجلة إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣١م- أي بعد يوم واحد من إصدار القانون في جريدة أم القرى- يطرح فيها بعض الأسئلة على وزارة الخارجية بشأن وضع الرعايا الجزائريين(شمال أفريقيا) المقيمين في الحجاز بعد صدور قانون الجنسية الحجازية النجدية، وهل ستطالب فرنسا بجميع الرعايا الجزائريين في الحجاز بغض النظر عن تاريخ إقامتهم أم أنها ستكتفي بالذين استقروا أو ولدوا في الحجاز من وقت قريب نسبيا. وفي كلتا الحالتين هل يُجْرى تسجيلا قنصليا للجميع أم يكتفي بتسجيل أولئك الذين يتقدمون بطلب لهذه الغاية(٨٢).

وقد حرص وزير الخارجية الفرنسي على الإجابة عن تساؤلات جاك روجيه ميغريه. فبين أن التسوية شبه الرسمية التي تنوي فرنسا إبرامها مع حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في معاهدة الجزيرة بشأن قضية الجنسية ينبغي أن تشمل(٨٣):

---

(٨٢) LECOFJ/B/16 (Q.D) 14/2/1931

نسخة برقية عاجلة رقم ١٧٣-١٧٤ من المفوض السامي الفرنسي في بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية الذي نقل برقية رقم ٦-٧ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي،= بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣١م، ج١٨،ص٢٧٦. تكشف طبيعة المراسلات بين القائم بالأعمال الفرنسي في جدة ووزارة الخارجية أنها أصبحت تتم عن طريق المفوض السامي الفرنسي في بيروت.

(٨٣) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 23/2/1931

نسخة برقية رقم ١٨٣-١٨٤-١٨٥ من وزير الخارجية الفرنسي إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت، يجيب فيها وزير الخارجية الفرنسي عن برقية رقم ٦-٧ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة ، بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٣١م، ج١٨،ص٢٨١.

١- الجزائريين والتونسيين والمغاربة المقيمين في الحجاز المسجلين قنصليا.

٢- الذين ولدوا في الحجاز من والدين جزائريين أو تونسيين أو مغربيين ما لم يكونوا قد حصلوا طوعا على الجنسية الحجازية.

كما بينت البرقية أن الأولاد القاصرين يأخذون جنسية والدهم مع منحهم، عند بلوغهم السن القانونية، حرية الاختيار إذا ما بقي الأب على جنسيته الأصلية، وأن فرنسا لا تنوي تسجيل جميع المستفيدين المحتملين وإنما أولئك الذين يتقدمون بطلب لهذه الغاية، لأن التسجيل يجعل الحكومة الحجازية تفترض أن صاحب العلاقة هو من الرعايا الفرنسيين من جهة، ولأن عدم التسجيل لا يعني أنه فقد حقه في جنسيته الأصلية، من جهة أخرى(٨٤).

وقد أثار عدم وضوح برقية وزارة الخارجية حول فئات المغاربة التي يجب أن تقوم القنصلية الفرنسية في جدة بتسجيلهم في سجلاتها، إلى أن يطلب جاك روجيه ميغريه من وزير الخارجية الفرنسية مزيدا من التوضيحات حول تلك الفئات (٨٥)،وبين وزير الخارجية الفرنسي الفئات التي يجب على القنصلية الفرنسية أن تسجلهم في سجلاتها على اعتبار أنهم من رعاياها، وهم(٨٦):

١- المغاربة المسجلون في سجلات القنصلية في عام ١٩١٤م.

٢- المغاربة الذين كانت لديهم إحدى الجنسيات التونسية أو الجزائرية أو المغربية وقت إقامتهم في الحجاز، بغض النظر عن تاريخ

---

(٨٤) Ibid

(٨٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 9/4/1931=

نسخة برقية رقم ٢٥من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣١م،ج١٨،ص ٣١٦-٣١٧.

(٨٦) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 41 (Q.D) 11/4/1931

برقية رقم ٢١ من وزير الخارجية الفرنسي إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣١م، ص٣١٧؛ المنذر سوقير: العلاقات ا السعودية الفرنسية خلال العشرينيات والثلاثينات الميلادية، مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ، العدد الأول السنة٢٨، محرم ١٤٢٣هـ،ص١١٦.

هذه الإقامة وأماكن ولادتهم، سواء كانوا مسجلين أم غير مسجلين في سجلات القنصلية.

٣- الأطفال المغاربة المولودون في الحجاز من الفئتين السابقتين، مهما كانت تواريخ ولادتهم، وسواء كان آباؤهم مسجلين أم غير مسجلين في سجلات القنصلية.

وقد قابلت حكومة الملك عبد العزيز ممثلة بفؤاد حمزة مطالب الحكومة الفرنسية بالرفض في ظل حرص الحكومة الفرنسية على منح كل فئات المغاربة المقيمين في الحجاز جنسيتها، وخشية أن تنجر حكومة الملك عبد العزيز إلى سابقة تستند إليها دول أخرى في مطالبها، كما بين فؤاد حمزة للقائم بالأعمال الفرنسي بجدة وجهة النظر لحكومة بلادة المتعلقة بمسألة جنسية الأجانب المقيمين أو المولودين في الحجاز عموماً، ومسألة تسجيل المغاربة في سجلات القنصلية الفرنسية. وهي تقوم على أساس أن لا شيء يحول دون تسجيل أي من هؤلاء المغاربة ما لم يكن قد أصبح من مواطني الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، كما تعتبر حكومة المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها أنه ليس هناك ما يمنع تسجيل المغاربة الذين تعتبرهم فرنسا من رعاياها مع الأخذ بعين الاعتبار وضعيتهم قبل الحرب العالمية الأولى والتنظيمات التي جاءت في قانون الجنسية المحلي (٨٧).

واعتبر وزير الخارجية الفرنسي أن هذه الاقتراحات التي طرحها فؤاد حمزة بشأن مسألتي الجنسية بالنسبة إلى الأجانب، وتسجيل المغاربة تعبّر عن تباين واضح في موقف الحكومتين. ويرى أن حكومة المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها تريد أن تستأثر وحدها بالاستفادة من المعاهدة المتفاوض بشأنها. وبناء على ذلك فقد طلب من القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه أن يوقف المفاوضات بشأن جنسيات المغاربة المقيمين في الحجاز إلى حين تزويده بتعليمات جديدة

---

(٨٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(D.N) 23/4/1931

برقية رقم ٣٢-٣٣ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٣١م، ج١٨، ص٣٢٤-٣٢٥.

عنهم، وإن كانت هذه الحكومة تقبل من حيث المبدأ قانونية تسجيل المغاربة المشار إليهم في برقية الوزير رقم(٢١) (٨٨).

لذا أوقف القائم ميغريه المفاوضات بشأن جنسيات المغاربة المقيمين في الحجاز وكلف مندوب القنصلية الفرنسية في مكة وأمين الرباط المغاربي فيها الحاج حمدي بلقاسم بإعداد قائمة بأسماء المغاربة المعنيين بالتسجيل لدى القنصلية الفرنسية، مع ذكر الوثائق التي بحوزة كل واحد منهم، وتاريخ وصوله إلى الحجاز أو ولادته فيه(٨٩).

واشتمل التقرير الذي أعده مندوب القنصلية الفرنسية في مكة وأمين الرباط المغاربي فيها الحاج حمدي بلقاسم بتاريخ ٢ أيار ١٩٣١م في نطاق مساعي فرنسا لتسجيل المغاربة بسجلات قنصليتها تقريرا إحصائياً تقريبياً عن المغاربة المقيمين في الحجاز.غير أن هذه الوثيقة المترجمة لم تذكر أعداد المغاربة المقيمين في الحجاز، ولكن الحاج حمدي بلقاسم كان قد كتب مذكرة عن الجالية المغربية في الحجاز بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٠م بيّن فيها أن أكبر جالية للمغاربة تعيش في المدينة المنورة ويقدر عددهم بحوالي ١٣٠٠ شخصا بين تونسيين وجزائريين ومغاربة معظمهم من سلالة مهاجرين استقروا في الحجاز منذ وقت طويل، ولم يحتفظوا بهويتهم المغاربية إلا للإفادة من الأوقاف. وأن عدد المغاربة في مكة المكرمة يقدر بحوالي ٥٠٠ شخص على الأكثر يعيشون في حي المعلاة، وأن عددهم في جدة لا يزيد عن ٢٠٠، وكلهم من الطبقة الفقيرة. وبيّن الحاج حمدي بلقاسم في التقرير والمذكرة أن أغلب المغاربة يرفضون التسجيل في سجلات القنصلية الفرنسية

---

(٨٨) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 28/4/1931

برقية رقم ٢٦– ٢٧من وزير الخارجية الفرنسي إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى ، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٣١م،ج١٨،ص٣٢٩؛ سوقير، العلاقات السعودية الفرنسية،ص١١٧.

(٨٩) LECOFJ/B/16 (D.N) 2/5/1931

رسالة رقم ٧٩ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى الحاج حمدي بالقاسم مندوب= القنصلية الفرنسية في جدة إلى مكة المكرمة وأمين الرباط المغاربي فيها، بتاريخ ٢ أيار ١٩٣١م،ج١٨،ص٣٣٠.

بجدة؛ لأنه يجردهم من حقوقهم المكتسبة في الملكية والوظيفة في بلاد إقامتهم(٩٠).

ووضع ميغريه وزير الخارجية الفرنسي، ما توصل إليه من نتيجة في التقرير الذي أرسله مندوب القنصلية الفرنسية في مكة وأمين الرباط المغاربي فيها الحاج حمدي بلقاسم للاستفادة من تلك المعلومات في اتخاذ أي قرار نهائي. والمتمثلة في أن أغلبية أفراد الجالية المغربية لا يرغبون في التسجيل بالقنصلية الفرنسية في جدة، مضيفاً بأنه لو طبق عليهم مبدأ التسجيل الشامل لاختار عدد منهم الجنسية الحجازية. لذلك فهو يفضل المحافظة على الوضع الراهن، مشيرا إلى أن قنصليته ستواصل تسجيل من يتقدم إليها بطلب ذلك (٩١).

ونتيجة لذلك فقد أعلن وزير الخارجية الفرنسي عن تراجعه عن موقفه السابق بشأن مسألة جنسيات المغاربة المقيمين في الحجاز والمطالبة بتسجيلهم في سجلات القنصلية الفرنسية في جدة. وطلب من ميغريه أن يُبْررَ ذلك التراجع على أساس أنه بادرة جديدة لحسن النية من الحكومة الفرنسية(٩٢).وقد أكد فؤاد حمزة لجاك روجيه ميغريه مجدداً أن

---

(٩٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 25/10/1930

مذكرة عن الجالية المغربية في المدينة المنورة من الحاج حمدي بلقاسم مندوب القنصلية الفرنسية في جدة إلى مكة المكرمة وأمين الرباط المغاربي فيها، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٠م،ج١٨،ص٢١٣-٢١٤؛

LECOFJ/B/16 (D.N) 30/6/1931

رسالة موقعة من الحاج حمدي بلقاسم مندوب القنصلية الفرنسية في جدة إلى مكة المكرمة وأمين الرباط المغاربي فيها إلى جاك روجيه ميغريه (Jacques Maigret) القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣١م،ج١٨،ص٣٥٠.

(٩١) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 2/7/1931

برقية رقم ٦٢-٦٨ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢ حزيران ١٩٣١م،ج١٨،ص٣٥٣-٣٥٤.

(٩٢) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 7/7/1931

برقية رقم ٣٥-٣٧ من وزير الخارجية الفرنسي إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة ، بتاريخ ٧ حزيران ١٩٣١م،ج١٨،ص٣٥٦.

حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ستطبق قانون الجنسية بكل تسامح في حال أي خلاف يقع بشأن مسألة تسجيل أي من الرعايا الفرنسيين[٩٣].

(٩٣) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49 (Q.D) 9/7/1931

نسخة من برقية رقم ٧٠-٧١من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٩ تموز ١٩٣١م،ج١٨،ص٣٥٧؛ سوقير، العلاقات السعودية الفرنسية،ص١١٩.

المبحث الرابع: فرنسا وريع وأوقاف الحرمين الشريفين

حرص المغاربة على وقف الأوقاف على الحرمين الشريفين، إعانة للمجاورين، وتشييدا للمدارس والكتاتيب ومنها: وقفان كبيران في المغرب أقيما لصالح الحرمين الشريفين أولاهما: حديقة كبيرة في مراكش تسمى جنان صقر، يديرها وزير العدل شعيب دوكالي، وثانيهما: مجموعة من البيوت، وحديقة في الرباط يطلق عليها اسم دنونيا (Danounia) يديرها الحاج محمد جربو من تجار المدينة، وريع الوقفين يساوي ٢٠ ألف فرنك كانت ترسل إلى مكة والمدينة لإنفاقها على شؤون الحرمين الشريفين وفقرائها(٩٤). أما الأملاك الوقفية في تونس فتبلغ ٣٨٦ وقفا يقدر ريعها ٢٤٠ ألف فرنك. ينفق ٥٠ ألف من ريعها على شؤون الحرمين الشريفين، والمجاورين لهما(٩٥). ما يعني أن الحكومة الفرنسية تقتطع ١٩٠ ألف فرنك من إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين في تونس لإنفاقها على المباني وصيانتها، وتوجه المبلغ المتبقي سنويا ٥٠ ألف فرنك بشكل صرة (٩٦) مع المسؤول عن ركب الحجيج التونسي إلى الحرمين الشريفين.

---

(٩٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 18/11/1932

رسالة رقم ٢٢١٥ موقعة من المقيم العام الفرنسي في الرباط لوسيان سان(Lucien Saint) إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٢م، ج١٨، ص ٦٤٠.

(٩٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51(Q.D) 21/9/1932

رسالة رقم ١٢٠٥ موقعة من الوزير المفوض المقيم العام الفرنسي في تونس لوسيان سان(Lucien Saint) إلى وزير الخارجية الفرنسي إدوار هيريو (Edouard Herriot)، بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٣٢م، ج١٨، ص ٦٢٥-٦٢٦.

(٩٦) الصرة: لغة ما يصر على الشيء. أما معناها الاصطلاحي فقد أطلقت في المعاملات على مبلغ خمسين ألف آقجة، أي نصف حمل من المال. واستخدمت من قبل العثمانيين لتعني أكياس النقود التي كانت ترسل من قبل السلاطين العثمانيين إلى مجاوري مكة المكرمة والمدينة. سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبدالرازق محمد حسن بركات،(الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة، ٢٠٠٠)، ص١٤٤.

وأوقف المغاربة العديد من الأوقاف العقارية على فقراء المغاربة المجاورين بمكة المكرمة، وكانت تنقسم إلى أربعة أقسام هي(٩٧):

١- عقارات وقف رباط سيدنا عثمان الذي أسسه ابن أبي الفرج، قاضي مصر عام ٦٠٤هـ/١١٨١م وكان يتألف هذا الوقف في عام ١٩٣٢م من: ١٦ منزلا و٤مخازن وفناء كبيرٍ، بالإضافة إلى البيت كرباط للمغاربة وينتفع من ريعه فقراء المغاربة المجاورين بمكة المكرمة الذين يحصلون أيضا على ثلاثة أكياس قمح مما ترسله مصر سنويا لسكان الحجاز ويشترط أن يكون المنتفع غير متزوج ومقيما في الحجاز. وكان يتولى وكالة هذا الوقف وزير العدل المغربي شعيب الدوكالي، فلما عاد إلى المغرب تولت محكمة مكة المكرمة وكالته.

٢- عقارات وقف مولاي الحسن وهو يشتمل على: بيتين، يديره "محمد حسن" بن عبد الله الدباغ ويوزع ريعه على فقراء الحرم.

٣- عقارات وقف مولاي عبدالحفيظ ويشتمل على: خمس بيوت، وخصص ريعه لقُرَّاء القرآن الكريم في الحرم، يديره الشريف عبد الله الدباغ وبعد وفاته عين قاضي مكة المكرمة ابنه "محمد حسن".

٤- عقارات وقف الألبابة الذي يشتمل على: ثلاثة بيوت في حي أجياد، يُسْتَعْمَلُ لإيواء المنتفعين بالوقف، ويؤجر البيتان الآخران ليوزع إيرادهما على المنتفعين. وكان يديره الشريف عبد الله الدباغ ثم خلفه ابنه"محمد حسن".

كما أوقف المغاربة العديد من الأوقاف العقارية على فقراء المغاربة المجاورين بالمدينة المنورة، وكانت تنقسم أيضا إلى أربعة أقسام هي (٩٨) :

---

(٩٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 35(Q.D) 13/12/1928

مذكرة بعنوان " أوقاف المغاربة في مكة المكرمة" أعدها مندوب القنصلية الفرنسية في جدة إلى مكة المكرمة وأمين الرباط المغاربي فيها، مضمنة في رسالة رقم ٢٦٦ موقعة من رئيس جمعية أوقاف الأماكن الإسلامية المقدسة قدور بن غبريط إلى وزير الخارجية الفرنسي أريستيد بريان(Aristide Briand)، بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٢٨م، ج١٧،ص٥٥٢-٥٥٣.

(٩٨) Ibid., p553-554

١- عقارات الوقف العام الذي ينتفع به كل المغاربة وكان يشمل قبل عام ١٩١٤م مباني كثيرة في المدينة المنورة، ويبلغ عدد المنتفعين به ٨٥٠٠ شخصا، لكن هذا الوقف أصابه الدمار على أثر قيام الثورة العربية الكبرى في عام ١٩١٦م ، وفي عام ١٩٢٦م بلغ عدد المنتفعين منه ١٢٧٠ شخصا.

٢- عقارات وقف سيدنا عثمان ويشتمل على حوالي ١٠ بيوت يوزع ريعها على فقراء المغاربة من غير المتزوجين الذين يقيمون فيه.

٣- عقارات وقف علماء المدينة المنورة من المغاربة الذي يشتمل على نحو ١٠ بيوت.

٤- عقارات وقف السيدة فاطمة الذي يشتمل على بيت واحد تسكنه النساء المغربيات اللواتي ليس لهن معيل في المدينة المنورة.

وعلى أثر إعلان الشريف الحسين بن علي الثورة العربية على الدولة العثمانية عام ١٩١٦م، ودخول قواته المدينة المنورة هجر عدد كبير من المغاربة المدينة، وتعرض حي باب المجيدي الذي كانوا يقيمون فيه إلى الدمار، كما ضمت الحكومة الهاشمية أوقاف المغاربة إلى بيت المال. وبعد انتهاء الحرب عاد عدد كبير منهم إلى المدينة المنورة، وظلوا يطالبون بأوقافهم دون جدوى إلى أن دخل جيش الملك عبد العزيز المدينة المنورة في ٥ كانون الأول ١٩٢٥م، فاستجاب الأمير عبد العزيز بن إبراهيم لمطلبهم دون أي تدخل من فرنسا، ووضعت الممتلكات التابعة لأوقاف المغاربة بيد وكيل اختاره المستفيدون أنفسهم وهو: القاضي محمد طاهر بن إبراهيم بن ميمون (٩٩).

وكانت هذه الخطوة موضع إشادة من قبل وزير الخارجية الفرنسي إدوار هيريو (Edouard Herriot) ففي رسالته إلى المقيم العام الفرنسي في تونس مانصرون(Manceron) بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٣٢م امتدح هذا الفعل من الملك عبدالعزيز "إن سياسة فرنسا إزاء الحجاز لم تعد كما كانت عليه في عهد الشريف الحسين،...وأن موقف الملك عبدالعزيز آل سعود من فرنسا سليم وودي، وأنه أعاد لأصحاب

---

(٩٩) Ibid

العلاقة حقهم في إدارة الأوقاف المغربية واستثمارها في مكة المكرمة والمدينة المنورة" (١٠٠).

وفي المقابل عملت فرنسا على إيصال إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين في المغرب إلى المنتفعين منها في مكة المكرمة والمدينة المنورة بشكل متقطع في عهد الحكومة الهاشمية دون أن تكون هنالك مطالبات. ومنذ العام ١٩٢٣م بدأت الحكومة الهاشمية تهتم بموضوع المطالبة بالصرة عن السنوات ١٩١٨-١٩٢٢م، فأرسل لها مبلغ ٥٠ ألف فرنك بواسطة القنصل الفرنسي العام في جدة، ولكنها رفضت الشيك الذي أعيد إلى تونس، ومنذ ذلك الوقت لم يطرأ أي جديد(١٠١) واستمرت فرنسا في الامتناع عن إرسال الصرة إلى بلاد الحرمين الشريفين حتى عام ١٩٣١م.

كما أدى إهمال السلطات الفرنسية لأوقاف الحرمين الشريفين في سورية إلى إلحاق أضرارا كبيرة بها، من جراء مصادرة وزارة المالية لها وتصرفها فيها، وعدم عمارتها وإصلاحها حتى أصبحت مهددة بالاندثار والتداعي(١٠٢). وقد كانت عائدات أوقاف الحرمين الشريفين في سورية محط اهتمام من قبل الحكومة الحجازية النجدية وهذا يتضح في برقية المفوض السامي الفرنسي في بيروت بالوكالة تترو (Tetreau) إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه بقوله:" أن الوزارة لاحظت أن مسألة الأوقاف في سورية ترتبط بمسألة الأوقاف المخصصة في شمال أفريقيا لصالح البقاع المقدسة لأن الحكومة الحجازية النجدية لن

---

(١٠٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 22/12/1932

رسالة رقم ٢٨٢٥ من وزير الخارجية الفرنسي إلى المقيم العام الفرنسي في تونس مانصرون (Manceron)، بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٣٢م، ج١٨،ص ٦٤٧-٦٤٨.

(١٠١) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 21/9/1932

رسالة رقم ١٢٠٥ موقعة من الوزير المفوض المقيم العام الفرنسي في تونس لوسيان سان(Lucien Saint) إلى وزير= الخارجية الفرنسي إدوار هيريو (Edouard Herriot)، بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٣٢م، ج١٨،ص ٦٤٠.

(١٠٢) صحيفة أم القرى العدد٣٣، السنة الأولى، ٢٣ محرم ١٣٤٤هـ/٢٦ آب ١٩٢٥م،ص٤.

تتوانى عن الإشارة ولو بشكل غير مباشر إلى حقوقها في عائدات الأوقاف في سورية". (١٠٣)

وعلى أثر المفاوضات التي تمت بين حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها وحكومة الجمهورية الفرنسية بالنيابة عن سورية ولبنان لتوقيع اتفاقية بين البلدين(١٠٤) قدمت الحكومة الحجازية النجدية وملحقاتها مشروعا بديلا لمشروع المعاهدة الفرنسية في ١٦ كانون الأول ١٩٣٠م يتضمن مادة جديدة تلزم حكومات سورية ولبنان بتسليم حكومة المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها ريع أوقاف الحرمين الشريفين(١٠٥).

لذا أصبحت حكومة الملك عبد العزيز على قناعة بأنه لابد من اتخاذ خطوات تجعلها قادرة على الحصول على ريع أوقاف الحرمين الشريفين في البلاد الإسلامية، وإخضاع إدارة أوقاف الحرمين الشريفين في الحجاز إلى إشراف مباشر من قبل الحكومة الحجازية، والضغط على الحكومة الفرنسية لإرسال الصرة التونسية إلى بلاد الحرمين الشريفين. ومن هذه الخطوات:

أولا: إصدار نظام الصدقات والإعانات عام ١٩٢٨م

كانت الأوقاف الخيرية في الحرمين الشريفين قبل صدور هذا النظام تدار حسب رغبة الواقف، أو من قبل الأشخاص الذين يختارهم هو أو ورثته من بعده. مما دفع بالحكومة الحجازية إلى وضع قيود على طريقة إدارة الأوقاف في الحجاز وعلى إيراداتها من الخارج من خلال

---

(١٠٣) LECOFJ/B/16 (D.N) 5/7/1931

برقية رقم ٢٣-٢٧ من المفوض السامي الفرنسي في بيروت بالوكالة تترو (Tetreau) إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٥ تموز ١٩٣١م،ج١٨،ص٣٥٤.

(١٠٤) لمزيد من المعلومات عن الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٣١م. انظر، السماري، موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي، ص٢٩٨-٢٠٣.

(١٠٥) LECOFJ/B/16 (D.N) 16/12/1930

برقية رقم ٧١-٧٢-٧٣ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى المفوض السامي الفرنسي= في بيروت، بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٣٠م،ج١٨،ص٢٤٣-٢٤٤.

إصدار نظام الصدقات والإعانات عام ١٩٢٨م والذي أكدت مواده على هذه السياسية (١٠٦):

أولا: نصت المادة الخامسة من النظام: تكون الإعانات والصدقات والمخصصات الواردة من الأوقاف الموقوفة على الحرمين الشريفين بمعرفة اللجنة العليا ومراقبتها على أن يكون هذا الإنفاق طبقا لشروط الواقفين والمتصدقين ما لم تكن مخالفة للشرع.

ثانيا: نصت المادة السابعة من النظام على تكوين لجنة عليا مركزية من رئيس وأربعة أعضاء يعينون من قبل النائب العام(الأمير فيصل) لصاحب الجلالة الملك المعظم وتسمى هذه اللجنة: اللجنة العليا لتوزيع الصدقات والإعانات والمخصصات وإدارتها، ويكون مركزها مكة المكرمة ومهمتها الإشراف على توزيع الصدقات والإعانات طبقا لأحكام هذا النظام.

ثالثا: نصت المادة الثانية عشر من النظام: إذا شرط واقف أو متبرع أو متصدق أن يكون الإنفاق بإشراف شخص معين معتمد من قبله فعلى النائب العام أن يصدر أمرا بضم ذلك الشخص إلى اللجنة العليا المركزية للاشتراك معها في إنفاق المبلغ المخصص بإشرافه وتنتهي مهمة هذا الشخص المضاف بمجرد انتهاء اللجنة من توزيع المبلغ دون حاجة إلى صدور أمر بإعلان انتهاء وظيفته.

ومن خلال مواد هذا النظام نرى أن الحكومة الحجازية رغبت في حصر الإشراف على الأوقاف في الحجاز وعلى إيراداتها من الخارج من خلال لجنة خاصة مؤلفة من موظفين يعينهم النائب العام في الحجاز صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز. ولم تكن الغاية هي الاستحواذ على نصيب من عائدات هذه الأوقاف، فقد سمحت الحكومة للواقف أن يشارك في أعمال هذه اللجنة أو ينيب مندوبا عنه بعد موافقة النائب العام في الحجاز.

وقد اعتبر وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إميليان أرمان غو (Emilien- Armand Gault) في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ

---

(١٠٦) صحيفة أم القرى العدد١٨٥، السنة الرابعة، ١٨ محرم ١٣٤٧هـ/٦ حزيران ١٩٢٨م،ص٣ .

٢٠ آب ١٩٢٨م أن هذا النظام يهم مسلمي شمال أفريقيا في ظل وجود أوقاف لهم في الحجاز، ويمكن أن يؤدي إلى التقليل من المؤسسات الموقوفة على الحرمين الشريفين، نظرا لتردد المؤسسين لما قد يواجهونه من صعوبات في الإشراف على أوقافهم. (١٠٧)

ثانيا: إصدار نظام تسجيل أوقاف الأجانب عام ١٩٣١م

جاء إصداره ليؤكد سياسية الحكومة الحجازية في أن تكون الدولة هي صاحبة الولاية على الوقف في مجال التصرف في ريعه حسب شروط الواقف وإدارته. حيث نصت المادة الأولى منه: لا مانع من تسجيل ملك باسم أحد من رعايا الأجانب إذا كان يريد إيقافه حالة التسجيل بالشروط الآتية (١٠٨):

١- أن يكون الوقف طبقا لأحكام الشرع.

٢- أن يكون الوقف في سبيل بر لا ينقطع أي أن لا يكون وقفا ذريا على ذريته التي لا تحمل تابعية حكومة جلالة الملك.

٣- يشترط في غلة الوقف أن تصرف على مستحقيها من رعايا حكومة جلالة الملك أو من المسلمين الذين يوجدون في الحجاز على أنه لا يجوز نقل غلة هذا الوقف لتصرف على أشخاص أجانب خارج البلاد الحجازية أو على أشياء تعمل خارج حدودها.

٤- يشترط أن يكون متولي الوقف من رعايا حكومة جلالة الملك المعظم وإلا فللحكومة حق الإشراف على أعماله ويكون في كل حال تابعا لأنظمة الأوقاف في الحجاز.

---

(١٠٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 31(Q.D) 8/4/1929

رسالة رقم ٢٠ موقعة المترجم وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إميليان أرمان غو (Emilien- Armand Gault) إلى وزير الخارجية الفرنسي أريستيد بريان (Aristide Briand) بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢٨م، ج١٧، ص٥١٩-٥٢٠.

(١٠٨) جاء النظام في مادتين، الأولى: شروط تسجيل أوقاف الأجانب التي ذكرت سابقا أما المادة الثانية فقد نصت على أن مفعول هذه النظام يسري اعتباراً من حين التصديق عليه. صحيفة أم القرى العدد٣٥٣، السنة السابعة، ٥ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ/١٨ أيلول ١٩٣١م، ص٢ .

ثالثا: جمعية المطالبة بريع أوقاف الحرمين الشريفين وموقف فرنسا من مطالبها

جمعية خيرية تأسست في سنة ١٩٣٢م في مكة المكرمة والمدينة المنورة من قبل بعض الغيورين في المملكة العربية السعودية: كالشيخ عبدالله الشيبي والشريف شرف رضا والسيد عبدالوهاب نائب الحرم وغيرهم، بعد موافقة الحكومة على نظامها الداخلي(١٠٩)، بهدف السعي بكافة السبل الممكنة والمشروعة لبيان الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين وحصرها في سائر البلدان الإسلامية ثم تدوينها في سجلات تعد خصيصا لهذا الغرض، لمتابعة المطالبة بالطرق المشروعة بأموال الأوقاف المحبوسة على سكان الحرمين الشريفين في مختلف البلاد، والسعي لتحصيلها وتسليمها إلى مستحقيها والجهات المحبوسة عليها(١١٠).

وبعد الموافقة على تأسيسها وجهت نداء إلى المسلمين كافة أشارت فيه: إلى أن هنالك الكثير من الأوقاف في سائر البلدان الإسلامية لصالح الحرمين الشريفين، وأن جزءا كبيرا من ريعها مخصص للحرمين الشريفين والعاملين فيهما، وجزءا آخر لعائلات محددة وأشخاص معروفين يقطنون المدينتين المقدستين. إلا أن أسباباً مختلفة حالت دون وصول ريع تلك الأوقاف إلى ذوي الحقوق. وهذا الدافع لتأسيس جمعية المطالبة. ويناشد النداء المسلمين تقديم المساعدة لها ومساندتها في كل ما من شأنه تسهيل مهمتها: " ولما كانت المادة التي تحتاج إليها الجمعية لتأمين مصروفاتها في سبيل تحصيل المعلومات وإرسال الهيئات وتعيين المحامين عند الحاجة واللزوم إنما هي منحصرة في تبرعات المحسنين من رجال البر والإحسان..." (١١١).

---

(١٠٩) يتضمن النظام الداخلي لجمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين اثنين وعشرين مادة. لمزيد من التفصيل عن النظام الداخلي انظر: صحيفة أم القرى العدد ٣٨٥، السنة الثامنة ٢٣ ذو الحجة ١٣٥٠هـ/٢٩ أبريل ١٩٣٢م، ص٣ .

(١١٠) صحيفة أم القرى العدد٣٧٧، السنة الثامنة، ٢٦ شوال ١٣٥٠هـ/٤ آذار ١٩٣٢م، ، ص٢؛ العدد ٣٨٠، السنة الثامنة ١٧ ذو القعدة ١٣٥٠هـ/٢٥ آذار ١٩٣٢م،ص٢ .

(١١١) صحيفة أم القرى العدد ٣٨٥، السنة الثامنة ٢٣ ذو الحجة ١٣٥٠هـ/٢٩ أبريل ١٩٣٢م، ص٢؛

وأخذ ينشط أعضاء الجمعية في تشجيع الحجازيين المستفيدين من الأوقاف على المطالبة بريع أوقافهم، فرفع بعض الحجازيين المستفيدين من الأوقاف التونسية التماسا إلى وزير الخارجية الأمير فيصل بن عبدالعزيز بتاريخ ١٣ آب ١٩٣٢م يطالبون فيه بالصرة التي توقف إرسالها منذ الحرب العالمية الأولى(١١٢). وقد رد وزير الخارجية الفرنسي على هذه المطالب بعد أن وصلت له رسالة من جاك روجيه ميغريه بهذا الشأن أنه أحال المسألة على حكومة الحماية الفرنسية في تونس لتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنها، وأن الوزارة ستوافي القائم بالأعمال الفرنسي في جدة بوجهة نظر حكومة الحماية لنقلها إلى الحكومة السعودية (١١٣).

ولم تكتف جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين بالمراسلات بل سعت بتاريخ ٢٤نيسان ١٩٣٣م إلى إيفاد أربعة مندوبين إلى تونس لمتابعة المساعي مع السلطات المحلية هناك للحصول على ريع تلك الأوقاف. (١١٤) وقد أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية برقية إلى القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه تطلب منه التدخل لحمل

E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49 (Q.D) 24/4/1932

ترجمة فرنسية لنداء صادر عن جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين، مضمنة في رسالة رقم ٣٩ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢ أيار ١٩٣٢م، ج١٨، ص٥٢٥.

(١١٢) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 12/8/1932

مذكرة بخط اليد من وزارة الخارجية الفرنسية إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ ١٢ آب ١٩٣٢م، ج١٨، ص٦٠٨-٦٠٩.

(١١٣) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 7/3/1933

رسالة رقم ٥ من وزير الخارجية الفرنسية إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة ، بتاريخ، ٧ آذار ١٩٣٣م، ج١٩، ص٢٩-٣٠.

(١١٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 20/4/1933

نسخة من برقية رقم ١٧ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣٣م، ج١٩، ص٤٢-٤٣.

الجمعية على العدول عن هذه الفكرة، وخصوصا أن حكومة الحماية في تونس لا ترى لهذه الجمعية الخاصة صفة قانونية(١١٥). كما أن التشريع التونسي لا يعطي الحكومة صلاحية قانونية للتصرف باسم المدينتين المقدستين اللتين لهما مكانة اعتبارية وممثلها الطبيعي هو الحكومة السعودية(١١٦).

مما يعني أن الحكومة الفرنسية رفضت مطالب جمعية الأوقاف وإرسال أي مندوبين من طرفها وأن يكون التفاوض في مسألة الأوقاف مباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة السعودية.

رابعا: أوقاف الحرمين الشريفين في مفاوضات معاهدة الصداقة والتعاون(الجزيرة) بين البلدين

حرصت الحكومة الحجازية على إدراج مسألة ريع أوقاف الحرمين الشريفين في البلاد الخاضعة لفرنسا أثناء إجراء مفاوضات معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين، ففي المفاوضات التي جرت بين وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة والقائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه، طلب فواد حمزة إدراج بند في مشروع المعاهدة ينص على اعتزام الحكومة الفرنسية تسوية مسألة ريع أوقاف البقاع المقدسة الموجودة في البلدان الواقعة تحت سلطتها، هادفاً من ذلك انتزاع اعتراف فرنسا بحق حكومة المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها في ريع تلك الأوقاف(١١٧).

---

(١١٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 26/4/1933

برقية رقم ١٥٦ من وزير الخارجية الفرنسي إلى مانصرون (Manceron) المقيم العام الفرنسي في تونس، بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٣٣م، ج١٩،ص٤٦.

(١١٦) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51(Q.D) 19/5/1933

برقية رقم ٣٠٤-٣٠٥ من وزير الخارجية الفرنسي إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت، بتاريخ ١٩ أيار ١٩٣٣م،ج١٩،ص٥٦.

(١١٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49 (Q.D) 10/11/1930

رسالة رقم ١٦٦٠ من وزير الخارجية الفرنسي أريستيد بريان (Aristide Briand) إلى السفير الفرنسي في لندن=

ولكن المراسلات بين وزارة الخارجية الفرنسية والقائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه كشفت عن رفضها إدراج هذا البند مطالبة الحكومة الحجازية النجدية وملحقاتها بتقديم تنازلات من طرفها كما قدمت الحكومة الفرنسية تنازلات في مسألة الرق والجنسية " إن تخلي فرنسا عن هاتين النقطتين(الرق والجنسية) ينبغي أن يتبعه تنازل من حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها عن مسألة الأوقاف المغربية المشار إليها في المادة (٨) من المشروع الحجازي النجدي البديل، لأن موضوع الأوقاف ذو حساسية خاصة ويقتضي دراسة مفصلة ومنفصلة عن المعاهدة يشترك فيها المعنيون من دول المغرب العربي وتحدد لها شروط ومواعيد مدروسة بعناية" (١١٨).

ولحرص الحكومة الحجازية على إيجاد حل لمسألة أوقاف الحرمين الشريفين اقترح فؤاد حمزة على القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه أن يتم حلها عن طريق رسائل متبادلة بين الطرفين. مبينا له أن مسألة الأوقاف الهندية طرحت في أثناء المفاوضات بشأن المعاهدة البريطانية الحجازية النجدية (معاهدة جدة) التي أبرمت في أيار ١٩٢٧م(١١٩)، وتم حلها عن طريق رسائل متبادلة قبلت الحكومة

دو فلوريو (De Fleuriau)، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠م، ص٢١٩-٢٢٠. كما تشير الوثائق الفرنسية أن الملك عبد العزيز كان يرغب في إدراج مادة في الاتفاقية تقضي بتسهيل الحكومة الفرنسية إسهام جمعيات أوقاف دول شمال أفريقيا في مشاريع المدينتين المقدستين.

E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 4/6/1930

نسخة من برقية رقم ٤٦ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي ، بتاريخ ٦ حزيران ١٩٣٠م، ج١٨،ص١٤١-١٤٢.

(١١٨) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49 (Q.D) 20/11/1930

رسالة رقم ٧٣ من وزير الخارجية الفرنسي إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٠م، ج١٨،ص٢٢٧؛ سوقير، العلاقات السعودية الفرنسية،ص١٢٠.

(١١٩) لتعرف على موقف بريطانيا من مسألة ريع أوقاف الحرمين الشريفين أثناء التفاوض مع الحكومة الحجازية لعقد معاهدة جدة عام ١٩٢٧م. انظر. إيف بيسون: ابن سعود ملك الصحراء، تأسيس المملكة العربية= السعودية، ترجمة وتعليق: عبدالله بن حمد الدليمي وعبدالله بن عبدالرحمن الربيعي،(الرياض: مكتبة الملك

البريطانية بموجبها أن توفد الحكومة الحجازية مبعوثا لها إلى الهند للنظر مع الحكومة المحلية في هذه المسألة(١٢٠).

ولرغبة الحكومة الفرنسية في سرعة التوقيع على المعاهدة وإيجاد حل لمسألة أوقاف الحرمين الشريفين حرصت وزارة الخارجية على دراسة ما اقترحه فؤاد حمزة لحل مسألة الأوقاف فأرسلت رسالة إلى السفير الفرنسي في لندن دو فلوريو في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠م تطلب منه تقصي مسألة الأوقاف الهندية، وطريقة معالجتها في المعاهدة البريطانية الحجازية النجدية التي أبرمت في أيار ١٩٢٧م لدى الخارجية البريطانية. وقد بين دو فلوريو أن الملك عبدالعزيز كان قد طلب معلومات من الحكومة البريطانية عن الأوقاف الهندية والحقوق التي يمكن لحكومته المطالبة بها في هذا الشأن، وأنه طلب منها توفير المساعدة والحماية للبعثة التي سيوفدها إلى الهند للنظر في هذه المسألة (١٢١).

وكما بين أيضا أن الحكومة البريطانية ردت على طلب الملك عبدالعزيز بأنها لا تتدخل في الشؤون الدينية، وأنها على استعداد للنظر في طلبات أو استشارات من الحكومة الحجازية النجدية بهذا الخصوص، وأن القانون لا يعترف بالمحاكم الشرعية في الهند، وأن على مفوض

عبدالعزيز العامة،١٩٩٩)،ص ٢٩٤ وما بعدها.

(١٢٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 10/11/1930

رسالة رقم ١٦٦٠ من وزير الخارجية الفرنسي أريستيد بريان (Aristide Briand) إلى السفير الفرنسي في لندن دو فلوريو (De Fleuriau)، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠م،ج١٨، ص٢١٩-٢٢٠.

(١٢١) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 23/11/1930

رسالة رقم ٥٢٠ من السفير الفرنسي في لندن دو فلوريو (De Fleuriau) إلى وزير الخارجية الفرنسي أريستيد بريان (Aristide Briand)، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠م، ج١٨، ص٢١٩-٢٢٠؛ سوقير، العلاقات السعودية الفرنسية، ص١٢٠-١٢١.

الملك عبدالعزيز أن يلجأ إلى المحاكم المدنية إذا رغب في إقامة دعوى في هذه القضية(١٢٢).

وقد نجح ميغريه بعد مفاوضات مع فؤاد حمزة بالتوصل إلى اتفاق يقضي باستبعاد مسألة الأوقاف من المفاوضات نهائياً على أن تبحث بين الطرفين إلى ما بعد توقيع المعاهدة لحلها بالتراضي وباتفاق مباشر مع المعنيين (١٢٣).

شكلت نهاية هذا الاتفاق بداية لإعادة مطالبة الحكومة الحجازية النجدية وملحقاتها بريع أوقاف الحرمين الشريفين في شمال أفريقيا فعلى إثر الزيارة التي قام به الأمير فيصل بن عبدالعزيز إلى باريس في أيار ١٩٣٢م طرح وكيل وزير الخارجية فؤاد حمزة في لقائه مع دور سان كانتان مدير إدارة أفريقيا والمشرق بتاريخ ٢ أيار ١٩٣٢م مسألة ريع أوقاف الحرمين الشريفين في شمال أفريقيا (١٢٤).

وقد كان هذا الطلب محط قلق من قبل وزارة الخارجية الفرنسية التي سارعت في إرسال رسالة سرية إلى الجزائر وتونس وبيروت ذكرت فيها: أن فؤاد حمزة حاول أكثر من مرة منذ توقيع معاهدة الجزيرة مع فرنسا في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣١م الحصول على اعتراف فرنسا الرسمي بحق الجماعات والمؤسسات والأفراد المقيمين في الحجاز في

---

(١٢٢) Ibid

(١٢٣) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 24/4/1931

رسالة رقم ٣١ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٣١م، ج١٨،ص ٣٢٦-٣٢٧؛

E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 8/10/1931

نسخة من برقية رقم ٨٣-٨٤ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، ٨ تشرين الأول ١٩٣١م، ج١٨،ص٤٠١-٤٠٢.

(١٢٤) LECOFJ/B/11 (D.N) 7/5/1932

نسخة من مذكرة من إدارة أفريقيا والمشرق في وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ أيار ١٩٣٢م، مضمنة في رسالة سرية للغاية من وزير الخارجية الفرنسي إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٣٠م، ج١٨، ص٥٢٩-٥٣٠.

المنشآت الخيرية المقامة لحسابهم في الدول الواقعة تحت سلطة فرنسا أو إشرافها(١٢٥). ويبدو أن الوزارة في ذلك الوقت لم تشأ قبول التزام مفاجئ تجهل قانونيته وما قد يترتب عليه من نتائج.

كما عاد وكيل وزير الخارجية الحجازي يوسف ياسين وأرسل رسالة جاك روجيه ميغريه تتضمن طلبا تقدم به مستفيدون من أوقاف تونسية يلتمسون فيه حقوقهم في ريع تلك الأوقاف الذي انقطع عنهم منذ عام ١٩١٨م. (١٢٦) مما دفع بوزارة الخارجية الفرنسية إلى إرسال رسالة إلى المقيم العام الفرنسي في الرباط لوسيان سان تستفسر منه عن هذه الأوقاف وقد أجاب بوجود أوقاف في المغرب وتونس موقفة على مصالح الحرمين الشريفين(١٢٧).

وقد رأى وزير الخارجية الفرنسي بول بونكور (Paul Boncour)، في الرسالة التي أرسلها لوسيان سان أن مطالبة الحكومة السعودية بريع الأوقاف هي قانونية، وأنه لا جدوى من جعل المستفيدين يلجأون إلى المحاكم التونسية لإثبات حقوقهم، ثم قدم اقتراحين لتسديد عائدات الأوقاف وهما (١٢٨):

١- دفع عائدات الأوقاف بعد خصم نفقات الصيانة منها.

٢- استئناف تسديد مبلغ اتفاقي على أساس مبلغ الصرة القديمة ٥٠ ألف فرنك.

---

(١٢٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 16/6/1932

رسالة سرية بخط اليد من وزارة الخارجية الفرنسية إلى كل من الجزائر برقم ١٦٣ والرباط برقم ١٣٤٦ وتونس برقم ١٢٤٤ وبيروت برقم ٤٥٨، بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٣٢م،ج١٨،ص ٥٦٣-٥٦٤.

(١٢٦) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51(Q.D) 4/7/1932

ترجمة فرنسة لمذكرة رقم ١/٣/٦١ من وزارة الخارجية في المملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى جاك روجيه ميغريه (Jacques-Roge Maigret) القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٤ تموز ١٩٣٢م،ج١٨،ص٥٨٦.

(١٢٧) انظر بداية الحديث عن الأوقاف في البحث.

(١٢٨) =E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 15/4/1933

رسالة رقم ٥١٣ موقعة إلى المقيم العام الفرنسي في تونس مانصرون (Manceron) إلى بول بونكور (Paul Boncour)، وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٣م،ج١٩،ص ٣٩-٤٠.

ولقي هذين الاقتراحين القبول لدى مانصرون الوزير المفوض المقيم العام الفرنسي في تونس بشرط أن لا يحصل أي زيادة على مبلغ الصرة مبينا أن الوضع المالي لجمعية الأوقاف التونسية لا يسمح بزيادة قيمة الصرة، مستندا في ذلك إلى أن مصاريف الجمعية ونفقات إدارتها ارتفعت بنسبة كبيرة لا يجاريها ارتفاع عائدات الإيجارات ومحاصيل الزيتون والإخلاءات (خلو الرجل) التي تشكل ريع أوقاف الحرمين الشريفين في تونس. على أن تدفع الصرة سنويا اعتبار من عام ١٩٣٢م عن طريق القائم بالأعمال الفرنسي في جدة (١٢٩).

وأعلنت الحكومة السعودية عن موافقتها على اقتراح مانصرون (١٣٠)، وقد عبر الأمير فيصل بن عبدالعزيز عن شكر حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود لما بذلته الحكومة الفرنسية من جهد وعناية لتسوية موضوع أوقاف البقاع المقدسة في تونس(١٣١). وبعد أن وصل مبلغ الصرة ١٠٠الف فرنك عن عامي ١٩٣٢-١٩٣٣م أبلغ أيضا وزير المالية السعودي عبدالله السليمان روجيه ميغريه شفهيا امتنان الحكومة السعودية بهذه المناسبة (١٣٢).

---

(١٢٩) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51 (Q.D) 22/12/1932

رسالة رقم ٢٨٢٥ من وزير الخارجية الفرنسي إلى المقيم العام الفرنسي في تونس مانصرون (Manceron)، بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٣٢م، ج١٨،ص ٦٤٧-٦٤٨.

(١٣٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51(Q.D) 18/6/1933

نسخة من برقية رقم ٣٧ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٣٣م، ج١٩،ص٦٦.

(١٣١) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51(Q.D) 23/7/1933

ترجمة فرنسية لرسالة رقم ٨/٢/٦١ من الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي إلى جاك= روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٣٣م، ج١٩،ص٧٥-٧٦.

(١٣٢) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 51(Q.D) 25/7/1933

رسالة رقم ٦١ من جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٣٣م، ج١٩،ص٧٦.

المبحث الخامس: فرنسا وتسليح المملكة

أولا: فرنسا وبيع الأسلحة للمملكة

عارضت فرنسا تصدير الأسلحة إلى الجزيرة العربية، نتيجة توقيعها على معاهدة سان جرمان في ١٠ أيلول ١٩١٩م بشأن تجارة الأسلحة، التي تنص على: عدم السماح بالاتجار بالأسلحة إلا بين الدول الموقعة عليها، واتفاق عام ١٩٢٠م الموقع بين: فرنسا وإيطاليا وبلجيكا واليابان وبريطانيا الذي يحظر تصدير الأسلحة إلى الجزيرة العربية. (١٣٣) فبعد أن علمت الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٤م أن ممثلي الحكومة الهاشمية يزمعون الحصول على أسلحة ومعدات فرنسية وإيطالية، طلبت من الحكومتين الامتناع عن تصدير الأسلحة والمعدات الحربية عملا باتفاقية عام ١٩١٩م، واتفاق عام١٩٢٠م. وأعلنت الحكومة الفرنسية بأنها لن ترخص تصدير الأسلحة إلى الحجاز لعدم وجود حكومة قادرة على فرض الأمن في الحجاز في ظل النزاع الدائر بين الملك عبد العزيز والملك الحسين بن علي على الحجاز (١٣٤).

وعلى الرغم من ضم الملك عبد العزيز الحجاز في عام ١٩٢٥م، وحرصه على فرض الأمن في الجزيرة العربية، فقد امتنعت الحكومة الفرنسية في العام نفسه عن تصدير الأسلحة إلى الملك عبد العزيز؛ لأن

---

(١٣٣) LECOFJ/B/14 (D.N) 1/12/1924

رسالة باللغة الإنجليزية موقعة من كرو (Crewe) السفير البريطاني في باريس إلى إدوار هيريو(Edouard Herriot) رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١ كانون الأول١٩٢٤م، مضمنة في رسالة تغطية رقم ٤٥ من وزير الخارجية الفرنسي في جدة بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٢٤م، وموقعة من مدير إدارة أفريقيا بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، ص٥٠٥.

(١٣٤) LECOFJ/B/14 (D.N) 9/12/1924

نسخة من رسالة من السفير البريطاني في باريس إلى إدوار هيريو(Edouard Herriot) رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسي إلى كرو (Crewe) السفير البريطاني في باريس ، بتاريخ ٩ كانون الأول١٩٢٤م، ج١٦،ص٥٠٩.

الظروف السياسية الراهنة في الجزيرة العربية لا توفر كل الضمانات المنصوص عليها في اتفاقية سان جرمان بشأن تصدير الأسلحة (١٣٥).

ولكن في منتصف عام ١٩٢٦م مالت بريطانيا إلى رفع الحظر عن تصدير الأسلحة والذخائر إلى حكام الجزيرة العربية، وسارعت في إبلاغ قرارها هذا إلى الحكومة الفرنسية، والإيطالية والبلجيكية الموقعة معها على اتفاق عام ١٩٢٠م، معللة هذا القرار لنجاح الملك عبدالعزيز في فرض الأمن في الحجاز، وتحسن العلاقات بين الملك عبدالعزيز وحكومتي كل من شرقي الأردن والعراق(١٣٦)، بل إن وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية أوستين تشيمبرلين(Austen Chamberlain) اقترح إعلام الملك عبدالعزيز آل سعود أن بإمكانه التقدم بطلبات للحصول على معدات حربية من بريطانيا، وأن الحكومة البريطانية لن ترفض منح رخص التصدير اللازمة. (١٣٧)

وعلى أثر رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى الحجاز طلب الملك عبد العزيز من وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إبراهيم دبوي أن ينقل بصفة شبه رسمية رغبته إلى الحكومة الفرنسية للحصول على ١٠ آلاف بندقية من طراز ماوزر (Mauser) أو ايرفورت (Erfurt) و١٠آلاف صندوق من الطلقات. (١٣٨)وأخذت الحكومة الفرنسية تشجع على تصدير

---

(١٣٥) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29 (Q.D) 17/7/1926

مسودة رسالة من وزير الخارجية الفرنسي إلى كرو(Crewe) السفير البريطاني في باريس، وموقعة من سفير فرنسا السكرتير العام للوزارة بالنيابة عن وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٧ تموز١٩٢٦م، ج١٧،ص٨٤.

(١٣٦) نظمت العلاقات وحلت الكثير من المسائل المختلف عليها بين حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها وأمارة شرقي الأردن بتوقيع معاهدة حدة في ٢ تشرين الأول ١٩٢٥م، ومع الحكومة العراقية بتوقيع معاهدة بحرة في ١ تشرين الأول ١٩٢٥م. لمزيد من التفصيل انظر: المعاهدات والاتفاقيات الاردنية١٩٢٣-١٩٧٣م، جمع وإعداد غالب أبو جابر،(عمان: وزارة الثقافة والإعلام،١٩٧٥)،م١،ص١٢-١٥.

(١٣٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 29 (Q.D) 29/6/1926

نسخة من رسالة بالإنجليزية رقم ٤١٩ موقعة من إريك فيبس(Eric Phipps) القائم بالأعمال البريطاني في باريس إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٩ حزيران١٩٢٦م، ج١٧، ص٧٥.

(١٣٨) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 30 (Q.D) 21/9/1927

الأسلحة الجوية إلى الخارج، لذا عقدت اللجنة الوزارية الفرنسية اجتماعا في ١٥ نيسان ١٩٢٩م، لبحث الإجراءات التي تحد من تصدير العتاد الجوي الذي يهدد بإعاقة نمو الصناعة الجوية الفرنسية، في ظل المنافسة الأمريكية الألمانية، كما أن تصدير العتاد الجوي يدعم الاقتصاد الفرنسي (١٣٩) وقد استفادت حكومة الملك عبدالعزيز من هذا القرار الذي وصلت نسخة منه عن طريق وزارة الخارجية الفرنسية إلى القنصل الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٩م(١٤٠) فقد اشترت حكومة الملك عبدالعزيز في عام ١٩٢٩م أربع طائرات من ذوات المحرك الواحد(١٤١).

وفي ظل حرص الملك عبدالعزيز على بناء جيش نظامي وتزويده بأحدث الأسلحة الحربية، فقد كلف شكيب أرسلان، بإجراء مفاوضات مع كل من :ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك من أجل شراء أسلحة(١٤٢) وتشير الوثائق الفرنسية إلى وصول ٥آلاف بندقية من تشيكوسلوفاكيا إلى جدة (١٤٣) كما وصلت ٥٠ ألف بندقية ورشاش من ألمانيا إلى جدة، كان

برقية رقم ٤٦ من إبراهيم دبوي(Commandant Ibrahim Depui) وكيل القنصلية الفرنسية في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢١ أيلول١٩٢٧م، ص٣٣٢.

(١٣٩)N.S-Turquie/158 15/4/1929

محضر اجتماع اللجنة الوزارية الفرنسية المكلفة بدراسة سبل تبسيط العتاد الجوي بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٩م، مضمن في رسالة تغطية من وزارة الخارجية الفرنسية إلى جاك روجيه ميغريه القنصل الفرنسي في جدة، بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٩م،ج١٧،ص٦٠١-٦٠٢.

(١٤٠)Ibid

(١٤١) خيرالدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، (بيروت: دار العلم للملايين،١٩٩١)،ج٣،ص٧٥٥.

(١٤٢)LECOFJ/B/14 (D.N) 3/10/1929

رسالة رقم ٢٦٣٩/k2 موقعة من مورتييه(Lieutenant-Colonel Mortier) مدير جهاز استخبارات المشرق في بيروت إلى القنصل الفرنسي في جدة، بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٢٩م،ج١٧،ص٦٧٨.

(١٤٣)E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 31 (Q.D) 18/6/1929

رسالة رقم ١٣٤ من هنري غايار(Henri Gaillard) وزير فرنسا في القاهرة إلى أريستيد بريان(Aristide Briand) وزير

شكيب أرسلان اشتراها بسعر أربع ليرات ذهبية تركية للبندقية الواحدة(١٤٤).وتعكس طبيعة المراسلات عن هذه الصفقات الاهتمام البالغ الذي أولته الحكومة الفرنسية بتصدير الأسلحة إلى حكومة الملك عبدالعزيز آل سعود من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا(١٤٥).

وعلى أثر هذه الصفقات أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية رسالة إلى الملك عبد العزيز تعلمه أن الحكومة الفرنسية لن تتخذ مستقبلا أي إجراء من شأنه أن يحول دون تصدير ما يطلبه من مصانعها من أسلحة وذخائر وعتاد حربي عَبر أراضيها، ولن تحول دون دخول هذه المعدات إلى موانئ مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وذلك لتلبية حاجات حكومته (١٤٦).

وبدأت العروض من الشركات الفرنسية المصنعة للأسلحة تصل إلى حكومة الملك عبد العزيز فقد عرضت شركة رينو ثلاث سيارات مزودة برشاشات وسيارتين ذات ست عجلات قادرة على اجتياز الكثبان

الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٢٩م، ج١٧، ص٦٢٨.

(١٤٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 37 (Q.D) 30/7/1929

نسخة من برقية رقم ٥٨١ من المفوض السامي الفرنسي في بيروت بالوكالة إلى وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٢٩م، ج١٧،ص٦٤٧-٦٤٨؛

(Q.D)7/9/1929S- L/1044

مقتطف رقم ١٣١ من نشرة معلومات صادرة عن المفوضية السامية في بيروت، بتاريخ ٧ أيلول ١٩٢٩م،ج١٧، ص٦٦٥.

(١٤٥) فقد أرسلت المفوضية السامية في بيروت رسالة إلى القنصلية الفرنسية في جدة ٣ تشرين الأول ١٩٢٩م تسأل فيها عن المعدات والذخائر الحربية المصدرة إلى الحجاز، ويجيب القائم بالأعمال الفرنسي في جدة بأن المعلومات المتوافرة تفيد أن الكميات التي وصلت حتى الآن ليست ذات أهمية.

LECOFJ/B/14 (D.N) 17/12/1929

رسالة رقم ٤٣ من القنصلية الفرنسية في جدة إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت، بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٢٩م، ج١٧،ص٧٢٥.

(١٤٦) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 31(Q.D) -/10/1929

مسودة رسالة تتعلق بتصدير أسلحة وذخائر وعتاد حربي للحجاز، من وزارة الخارجية الفرنسية إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ تشرين الأول ١٩٢٩م،ج١٧،ص٦٩٨.

الرملية، كما يتضمن العرض تفاصيل تقنية عن هذه السيارات ومعداتها، وعن أسعارها مع قطع الغيار اللازمة. ويقدم العرض سعراً إجماليا للسيارات الخمس بعد وصولها لميناء جدة قدره(٣٩٩٢٧٧) فرنكا و١٠ سنتيمات. وتطلب الشركة أجر فريق فني مؤلف من مهندس وميكانيكيين توكل إليهم مهمة تدريب سائقي هذه السيارات في جدة مبلغا قدرة ١٠ جنيهات إسترلينية يوميا. بشرط موافقة كلا من وزارة الخارجية ووزارة الحربية الفرنسيتين. (١٤٧)

بالرغم من أن الحكومة الفرنسية قد تعهدت للملك عبدالعزيز بأنها لن تتخذ مستقبلا أي إجراء من شأنه أن يحول دون تصدير ما يطلبه من مصانعها من أسلحة وذخائر وعتاد حربي عَبر أراضيها، إلا أن حكومة الملك عبدالعزيز حرصت على استيراد أفضل الأسلحة المتطورة من الدول الأجنبية؛ لذا كلف الملك عبدالعزيز مستشاره خالد الحكيم في عام ١٩٣٠م بالسفر إلى بولونيا لعقد صفقة تجارية مع الحكومة البولونية(١٤٨). ونتيجة لهذه الصفقة أرسلت الحكومة البولونية سفينة تجارية إلى حكومة المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها وقد وصلت ميناء جدة في ٣٠ آب عام ١٩٣٠م محملة بـ ٨٠٠ صندوق ذخيرة وبنادق ومدفعا، ١٠٠٠ طن من الفحم، وسكراً وزيتاً، وترافقها بعثة تضم عقيدا ومهندسين (١٤٩).

---

(١٤٧) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 31(Q.D) 17/12/1929

عرض من شركة رينو إلى وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٢٩م، مضمن في رسالة من الشركة إلى موغرا(Maugras) مدير إدارة أفريقيا والمشرق في الوزارة، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩م، ج١٧،ص٧٢٥.

(١٤٨) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 41 (Q.D) 28/8/1930

رسالة رقم ٦٧ من القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٨ أب ١٩٣٠م،ج١٨،ص١٨٨.

(١٤٩) LECOFJ/B/3 (D.N) 31/8/1930

برقية رقم ٥١ من القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه إلى المفوض السامي الفرنسي في بيروت، بتاريخ ٣١ أب ١٩٣٠م، ج١٨،ص١٨٨.

وقد حظيت البعثة باستقبال الملك عبد العزيز الذي حضر رماية بالمدفعية نفذته البعثة، ولما اتضح أن الرماية كانت فعالة طلبت حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها من البعثة بتزويدها بخمسة وعشرين مدفعا مماثلا، وإصلاح العتاد السعودي المعطوب.(١٥٠)

ويبدو أن حصول المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها على أسلحة حربية من بولونيا كان غير مرغوب فيه من قبل فرنسا، حيث أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية إلى سفيرها في وارسو رسالة تستفسر عن كيفية إتمام الصفقة، فبين أنها تمت بموجب ترخيص من وزارة الحرب البولونية طبقا للاتفاقية الدولية لتجارة الأسلحة. (١٥١) وكلفت وزارة الخارجية الفرنسية القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه بإجراء تحقيق عن صفقة الأسلحة البولونية(١٥٢).

وقد أشارت بعض التقارير إلى أن صفقة الأسلحة البولونية تمت بترخيص من عصبة الأمم وموافقة الحكومتين الفرنسية والبريطانية، إلا أن جريدة أم القرى نفت صحة هذا الخبر " وقد استقصينا من المصادر المطلعة عن حقيقة هذا الخبر فعلمنا بصورة جازمة قاطعة أنه لم

---

(١٥٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 41(Q.D) 5/9/1930

رسالة رقم ٦٩ من القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٥ أيلول ١٩٣٠م، ص١٩٢؛ فيلبي هاري سانت جون (عبدالله فيلبي): الذكرى العربية للمملكة العربية السعودية، بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس المملكة، تعريب عباس سيد أحمد، مراجعة عبدالله محمد المنيف،(الرياض: مكتبة العبيكان،٢٠٠٣) ،ص١٧٥.

(١٥١) LECOFJ/B/14 (D.N) 7/8/1930

رسالة رقم ٣٧٢ من السفير الفرنسي في وارسو إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٧ آب ١٩٣٠م،ج١٨،ص١٨١-١٨٢.

(١٥٢) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 54(Q.D) 31/10/1930

رسالة بخط اليد من وزير الخارجية الفرنسي إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي بجدة، بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٣٠م،ج١٨ ،ص٢١٦.

يستحصل على إذن كهذا لأن حكومة جلالة الملك مستقلة تمام الاستقلال، وليست في حاجة إلى مثل هذه الإذن(الترخيص)" (١٥٣)

وعادت الحكومة الفرنسية وأعلنت في ١٠ أيلول ١٩٣١م، أنها تلتزم بعدم الاعتراض على تصدير الأسلحة والعتاد الحربي إلى مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، ضمن شروط اتفاقية الأسلحة لعام ١٩٢٥م(١٥٤). ويبدو أن هذا الإعلان جاء بضغط من إدارة الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية الفرنسية، لتشجيع المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها على شراء أسلحة فرنسية الصنع لدعم قطاع تصنيع الأسلحة في فرنسا.

وعلى إثر الزيارة التي قام بها الأمير فيصل بن عبدالعزيز إلى فرنسا في عام ١٩٣٢م، دارت محادثات في باريس بين دو سان كانتان(de Saint-Quentin) مدير إدارة أفريقيا والمشرق في وزارة الخارجية الفرنسية وفؤاد حمزة وكيل خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بتاريخ ٥ أيار ١٩٣٢م أبدى فيها رغبة حكومته في شراء أسلحة فرنسية متنوعة تتراوح قيمتها بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف جنيه إسترليني تسددها مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على مدى عشر سنوات (١٥٥).

ولكن دو سان كانتان أبلغ فؤاد حمزة أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع بيع معدات حربية بالدين، لمخالفة ذلك قواعد وزارة

---

(١٥٣)صحيفة أم القرى العدد٣٠٠، السنة السادسة ، ١٢ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ/٥ سبتمبر ١٩٣٠م، ص٢.

(١٥٤) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 49(Q.D) 11/9/1931

مذكرة داخلية من إدارة الشؤون السياسية والتجارية إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ١١ أيلول ١٩٣١م، ج١٨،ص٣٨٧.

(١٥٥) LECOFJ/B/11 (D.N) 7/5/1932

نسخة من مذكرة من إدارة أفريقيا والمشرق في وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ أيار ١٩٣٢م، مضمنة في رسالة سرية للغاية من وزير الخارجية الفرنسي إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٣٢م،ج١٨، ص٥٢٩-٥٣٠.

الحرب(١٥٦). وقد أعرب فؤاد حمزة عن أسفه لما وجده مطلبه من ردود سلبيه لدى الحكومة الفرنسية (١٥٧).

ثانيا: فرنسا وانضمام المملكة إلى الاتفاقية الدولية لتجارة الأسلحة الموقعة في جنيف في ١١ حزيران ١٩٢٥م

أبدت حكومة الملك عبدالعزيز رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية حول تجارة الأسلحة الموقعة في جنيف في ١١ حزيران ١٩٢٥م للتخلص من القيود المفروضة على التسلح في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها (١٥٨) وعدم جعل منطقة الجزيرة العربية منطقة خاصة تمارس فيها حركة تجارة الأسلحة دون رقابة، وإقناع المجتمع الدولي بخلو أراضي الجزيرة العربية من مثل تلك الممارسة، ومن ثم البعد بها عن بعض قرارات المراقبة والهيمنة المفروضة على المناطق التي تنشط فيها تجارة الأسلحة وحركتها(١٥٩) وقد طلبت حكومة الملك عبدالعزيز من القائم بالأعمال الفرنسي في جدة أن يستعلم بشكل غير رسمي عن ردود فعل الحكومة الفرنسية الممكنة تجاه هذه المبادرة. (١٦٠) .

---

(١٥٦) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 52(Q.D) 23/5/1932

برقية رقم ٥٩٥-٥٩٦ من وزير الخارجية الفرنسي إلى السفير الفرنسي في برلين، بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٣٢م، ج١٨، ص٥٣٦.

(١٥٧) LECOFJ/B/11 (D.N) 30/5/1932

رسالة سرية للغاية من وزير الخارجية الفرنسي إلى جاك روجيه ميغريه القائم بالأعمال الفرنسي في جدة، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٣٢م، ج١٨، ص٥٤١.

(١٥٨) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 43(Q.D) 12/5/1930

رسالة بالإنجليزية رقم ٤٣٦٧/٧٢/٩٥ من وزارة الخارجية البريطانية إلى دو فلوريو السفير الفرنسي في لندن، بتاريخ ١٢ أيار ١٩٣٠م، ج١٨، ص١٢١-١٢٢.

(١٥٩) السماري، موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي، ص ١٨١.

(١٦٠) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 43(Q.D) 28/4/1930

رسالة رقم ٦٦٦ من وزير الخارجية الفرنسي إلى دو فلوريو السفير الفرنسي في لندن، بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٣٠م، ج١٨، ص١٠٨.

كما التقى وكيل الخارجية الحجازية فؤاد حمزة مع الوكيل البريطاني في جدة في تشرين الأول عام ١٩٢٩م وبين له أن إدراج بلاده ضمن المناطق التي يمنع تصدير الأسلحة إليها يتعارض ووضعها كدولة مستقلة، وأن حكومته سترحب كثيرا لو دعتها بريطانيا إلى الانضمام إلى الاتفاقية(١٦١)، ودعمت مبادرتها في هذا الشأن لدى الحكومة الفرنسية، كما بين فؤاد حمزة أن حكومته تمارس أصلا رقابة صارمة على حركة الأسلحة والذخيرة(١٦٢) داخل أراضيها(١٦٣).

وقد سارعت وزارة الخارجية الفرنسية بإعلام فؤاد حمزة عن طريق القائم بالأعمال الفرنسي في جدة جاك روجيه ميغريه بأن اتفاقية تجارة الأسلحة الموقعة في جنيف عام ١٩٢٥م لم يصادق عليها بعد، وأنها لم تدخل حيز التنفيذ، وأن باب الانضمام إليها سيكون مفتوحا لكل الدول غير الموقعة، وأن فرنسا ترحب بانضمام المملكة إليها.وتقترح وزارة الخارجية أن يخصص لتصدير الأسلحة الذخائر والتجهيزات

---

(١٦١) أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا حريصة على أن تعرف مسبقا غرض استخدام الأسلحة التي ستُصَدّرها إلى الحجاز، وألا يكون ذلك لإثارة قلاقل أو حركات تمرد. كما أن الوكيل البريطاني في جدة جلبرت كلايتون (Sir Gilbert Clayton) أفاد الحكومة الحجازية النجدية وملحقاتها أن باب الانضمام إلى الاتفاقية مفتوح لكل الأطراف، وأن مسألة انضمام مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها أو أي دولة أخرى لن تطرح إلا حين تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ.

E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 41(Q.D) 25/6/1930

رسالة رقم ٢٧٨ موقعة من دو فلوريو السفير الفرنسي في لندن إلى أريستيد بريان(Aristide Briand) وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٣٠م،ج١٨،ص١٥٨.

(١٦٢) حرصت المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها على تنظيم حيازة الأسلحة وتجارتها من خلال إصدار قانون محلي ينظم حيازة الأسلحة وتجارتها.صحيفة أم القرى العدد ٣٣٥، السنة السابعة، ٢٧ ذو الحجة ١٣٢٩هـ/١٥ أيار ١٩٣١م،ص٢.

(١٦٣) E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 41(Q.D) 22/5/1930

رسالة رقم ٢١٧ موقعة من دو فلوريو السفير الفرنسي في لندن إلى أريستيد بريان(Aristide Briand) وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٣٠م،ج١٨،ص١٢٥-١٢٦.

الحربية بند في معاهدة السلام والصداقة(١٦٤) التي يجري التفاوض عليها حاليا بين فرنسا والملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها. (١٦٥) وتم الموافقة على انضمام المملكة إلى الاتفاقية وأخذت الدول الأجنبية تصدر الأسلحة إلى المملكة.

ثالثا: فرنسا ومشاركة المملكة بمؤتمر عصبة الأمم (لنزع السلاح) عام ١٩٣٢م

وجهت دعوة من السكرتير العام لعصبة الأمم المتحدة إلى حكومة الملك عبدالعزيز للاشتراك في مؤتمر العصبة (لنزع السلاح) (١٦٦) الذي عقد في شهر شباط ١٩٣٢م،(١٦٧) وكانت عصبة الأمم قد درست مسألة نزع السلاح دراسة موسعة، واتخذ مجلس العصبة بتاريخ ٢٦ أيلول ١٩٣٠م قراراً بوقف التسلح لمدة عام كامل من بداية ١ أيلول ١٩٣١م، وتعهدت الحكومات الموافقة على ـ(١٦٨):

١- أن لا تزيد مخصصاتها الحربية مدة الهدنة .

٢- لا تبنى أي سفينة أو طائرة حربية جديدة إلا في حال تعويض وحدات قديمة بأخرى حديثة.

---

(١٦٤)ومن خلال قراءة بنود معاهدة الصداقة والسلام(الجزيرة) التي وقعت بين الطرفين في عام ١٩٣١م لم تشمل إحدى موادها العشرة على قضية تصدير الأسلحة إلى المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها.السماري، موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي،ص ٣٠٤-٣٠٧؛ أشرف محمد عبدالرحمن مؤنس : وثائق ونصوص أساسيه من التاريخ السعودي المعاصر دراسة في العلاقات التعاهدية في عهد الملك عبدالعزيز، (القاهرة : مكتبة الآداب،٢٠٠٤)،ص٦٣-٦٧.

(١٦٥)E-Lev. 18-40/ Arab-Hedj/ 41(Q.D) 10/6/1930

رسالة رقم ٨٨٤ من وزير الخارجية الفرنسي إلى دو فلوريو السفير الفرنسي في لندن، بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٣٠م، موقعة من دو مارسيه(Dumarcay) نائب القنصل في القنصلية الفرنسية بجدة بالنيابة عن القائم بالأعمال الفرنسي ووجهت نسخة منها إلى بيروت، ص١٤٤-١٤٥.

(١٦٦) لمزيد من التفصيل عن المؤتمر انظر: إ. هـ. كار: العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح(١٩١٩-١٩٣٩م)، ترجمة: سمير شيخاني، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢)،ص١٥٨-١٧٣.

(١٦٧) صحيفة أم القرى العدد٣٥٩، السنة الثامنة، ١٨ جمادى الثانية ١٣٥٠هـ/٣٠ تشرين الأول ١٩٣١م ، ص٢.

(١٦٨) صحيفة أم القرى العدد٣٥٧، السنة الثامنة، ٤ جمادى الثانية ١٣٥٠هـ/ ١٦ تشرين الأول ١٩٣١م، ص٢.

وقد أعلنت حكومة المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها في البرقية التي بعثها وزير الخارجية الأمير فيصل إلى سكرتير عصبة الأمم بقبول هذه الهدنة: وقف التسلح بشرط مراعاة التحفظات المحددة في تقرير اللجنة الثالثة للدورة الثانية عشرة للجمعية: " إن بعض المندوبين طلبوا أن يوضح بكل صراحة كون النقطة الآتية وهي: أنهم لا يعتبرون أية تدابير لازمة عادة لإنفاذ حكم التشريع القانوني الخاص بالقوى الحربية وإنما للبرامج المقررة من أجل حفظ المواد الحربية البرية والبحرية والجوية أو تجديدها أو إحداث التحصينات أو تكوين الاحتياطي المقابل – لا يعتبرون- كل هذا مخالفا للمبدأ الموضوع (الهدنة) والذي يظل معتبراً سارياً".(١٦٩)

ومعنى التحفظ الأخير الوارد في البرقية أن الحكومة مع موافقتها على الهدنة تحتفظ لنفسها بحق إنفاذ ما هو مقرر لديها الآن من المشاريع الخاصة بالقوى الحربية وأن القصد من الهدنة عدم الزيادة عما هو مقرر في الوقت الحاضر بموجب الأنظمة والتعليمات الموضوعة.(١٧٠)

(١٦٩) صحيفة أم القرى العدد٣٦٣، السنة الثامنة ، ١٧ رجب ١٣٥٠هـ/٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١م، ص٢.

(١٧٠) المصدر نفسه.

كما أرسل الأمير فيصل بن عبدالعزيز مذكرة عن الدفاع الوطني في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى الأمين العام لعصبة الأمم السير إيريك دورموند(Sir Eric Durmund) في جنيف بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٢م، وقد عرضها الأمين العام لعصبة الأمم على الدول المشاركة في مؤتمر الحدّ من التسلح في ٨ شباط ١٩٣٢م. أكد فيها الأمير فيصل حاجة المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها للتسلح بشكل مستمر لعدة اعتبارات منها(١٧١):

١- طبيعة حدود المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها التي تتجاوز ٤ آلاف ميل.

٢- طبيعتها الصحراوية وسكانها البدو الرحل وغزواتهم الدائمة.

٣- وجود البقاع المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة التي يحج إليها المسلمون كل عام.

٤- صعوبة تأسيس تنظيم عسكري على غرار الدول الحديثة، واختيار نظام خاص يتلاءم مع الإمكانات المادية والضرورات الأمنية ويحقق ما هو مطلوب في الحاضر والمستقبل. وبالتالي هذا التنظيم لا يعطى حكما مسبقا عن الأسلحة التي قد تحتاجها المملكة التي تحتفظ بحقها بتقديم أي طلب يتعلق بامتداد أراضيها وحدودها، ويسمح بالمحافظة على الأمن أسوة بالدول المشابهة لها اجتماعيا وجغرافيا.

وقد اعتبر جاك روجيه ميغريه أن حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بالغت في مذكرتها جدا في تلك التقديرات، قصد الاحتفاظ بهامش واسع في حرية التسليح في حال اتخاذ قرارات في المؤتمر تحد من التسلح(١٧٢).

---

(١٧١) 7N/2797(A) 24/1/1932

مذكرة عن الدفاع الوطني في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها مضمنة في رسالة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى الأمين العام لعصبة الأمم في جنيف، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٢م ،ج١٨،ص٤٦٧-٤٦٨.

(١٧٢) LECOFJ/B/15(D.N) 28/1/1932

رسالة رقم ٦ من القائم بالأعمال الفرنسي في جدة إلى وزير الخارجية الفرنسي، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني

الخاتمة

١- كشف موقف فرنسا من النزاع بين الملك عبد العزيز والملك الحسين على الحجاز حرصها على مصالحها الخاصة لذا اتخذت موقفا حياديا في البداية في ظل عدم اتضاح نتائج النزاع الدائر بين الطرفين وخوفها من اضطراب الأوضاع في سورية الواقعة بين نظامين هاشميين، ولكن هذا الموقف بدأ يتغير لصالح الملك عبد العزيز خاصة بعد تنازل الملك الحسين عن حكم الحجاز، وحصار قواته لمدينة جدة، ومن ثم دخوله الحجاز.

٢- شكّل الاعتراف الفرنسي بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز في عام ١٩٢٦م مقدمة لتقوية العلاقات بين البلدين، إذ عقدت فرنسا مع الملك عبد العزيز في نفس الشهر الذي اعترفت به ملكا على الحجاز اتفاقية مكة التجارية في آذار ١٩٢٦م، وتوج هذا الاعتراف بالرحلة الدبلوماسية التي قام بها الأمير فيصل إلى باريس في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٦م ليقدم شكر بلاده للحكومة الفرنسية على اعترافها الرسمي بوالده ملكا على الحجاز.

٣- اتسمت العلاقات السعودية الفرنسية خلال فترة الدراسة بنوع من الشد والجذب وخاصة في القضايا التي شكلت محورا لتأزم العلاقات بين الطرفين كقضية الجنسية وريع أوقاف الحرمين الشريفين والتي حلت من خلال عقد معاهدة الجزيرة عام ١٩٣١م بين البلدين.

٤- كان للملك عبد العزيز الدور البارز والمؤثر، في السياسية الخارجية، حيث لم يكن هناك وزارة للخارجية أو وزير للشؤون الخارجية حتى عام ١٩٢٩م فقد حرص أن يعالج بنفسه شؤون الدولة الخارجية، وكشفت معالجة الملك عبد العزيز لمسألة ريع أوقاف الحرمين الشريفين ومسألة الجنسية عن حنكته السياسية.

٥- عارضت فرنسا تصدير الأسلحة إلى الحكومة الحجازية لتوقيعها على اتفاقية سان جيرمان عام١٩١٩م التي تحظر تصدير

١٩٣٢م، ج١٨، ص٤٧٠.

الأسلحة إلى المناطق المضطربة واتفاق عام ١٩٢٠م مع بريطانيا وإيطاليا وبلجيكا واليابان والذي حظر أيضا تصدير الأسلحة إلى الدول غير الموقعة على هذا الاتفاق. ولكن في عام ١٩٢٦م بعد رفع بريطانيا حظر تصدير الأسلحة إلى المملكة، أصبحت الحكومة الفرنسية تصدر الأسلحة إلى المملكة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق المنشورة:

[١] الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، الوثائق الفرنسية، ج١٦، (١٩٠٣-١٩٢٥م)، ج١٧، (١٩٢٦-١٩٢٩م)، ج١٨، (١٩٣٠-١٩٣٢م)، ج١٩، (١٩٣٣-١٩٣٦)، الرياض: دار الدائرة للنشر والتوثيق،١٩٩٩.

ثانيا: المصادر والمراجع:

[٢] .....: *شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز*، ج٣، بيروت: دار العلم للملايين،١٩٩١.

[٣] أبو علية، عبد الفتاح حسن: أنشطة الأمير فيصل بن عبد العزيز السياسية في الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٢٩م قراءة في الوثائق الفرنسية، بحث في مجلد٣ ضمن، *الندوة العلمية لتاريخ الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بتاريخ ٦-٨ أيار ٢٠٠٨*.

[٤] آل فائع، أحمد بن يحيى: *العلاقة بين الملك عبد العزيز والملك الحسين بن علي وضم الحجاز*(١٣٢٨-١٣٤٤هـ/١٩١٠-١٩٢٥م)، الرياض: دارة الملك عبد العزيز،١٤٣٣ه.

[٥] انطونيوس، جورج: *يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية*، تقديم: نبيه أمين فارس، ترجمة: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨٧.

[٦] بنوا ميشان: *عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة*، نقله إلى العربية: عبد الفتاح ياسين، د.م: دار الكاتب العربي،١٩٦٥.

[٧] بيريبي، جان – جاك: *جزيرة العرب أرض الإسلام المقدسة وموطن العروبة، وإمبراطورية البترول*، ترجمة وقدم له وعلق عليه: محمد خير البقاعي، الرياض: مكتبة العبيكان،٢٠٠٢.
[٨] بيسون، إيف: *ابن سعود ملك الصحراء، تأسيس المملكة العربية السعودية*، ترجمة وتعليق: عبد الله بن حمد الدليمي وعبد الله بن عبد الرحمن الربيعي، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة،١٩٩٩.
[٩] حسين، فاضل: *محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية*، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٨.
[١٠]الخطيب، عبد الحميد: *الإمام العادل صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود: سيرته-بطولته-سرّ عظمته*، تعليق: فهد بن عبد الله السماري، ج١، الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة،١٩٩٩.
[١١]درويش، مديحة أحمد: *تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين*، جدة: دار الشروق،١٩٨٧.
[١٢]رائف، أحمد: *الدولة السعودية فجر التكوين وآفاق الإسلام*، تقديم: عبد الله بن عبد الله التركي، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي١٩٩٥.
[١٣]الريحاني، أمين: *تاريخ نجد وملحقاته*، الرياض: منشورات الفاخرية،١٩٨١.
[١٤]الزركلي، خير الدين: *عامان في عمان*، مصر: المطبعة المصرية،١٩٢٥.
[١٥]السبيت، عبد الرحمن بن سبيت وآخرون: *من وثائق الملك عبد العزيز، الرياض:* رئاسة الحرس الوطني،١٩٩٠.
[١٦]سعيد، أمين: *تاريخ الدولة السعودية، من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل، (١١٥٨-١٣٠٧هـ)* ج١، الرياض: دارة الملك عبد العزيز،١٩٨٤.

[١٧]السماري، فهد بن عبد الله السماري وآخرون: *موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي*، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة،١٩٩٩.
[١٨]سوقير، المنذر: العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينيات والثلاثينات الميلادية، *مجلة الدارة*، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، العدد الأول ال سنة٢٨، محرم ١٤٢٣هـ.
[١٩]صابان، سهيل: *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية*، مراجعة: عبد الرازق محمد حسن بركات، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثالثة،٢٠٠٠.
[٢٠]عبد الرحمن، جابر جاد: *مجموعة قوانين الجنسية في الدول العربية*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الجامعة العربية ١٩٧٠.
[٢١]عبد العزيز، موضي بنت منصور: *الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت*، (١٩٢٣-١٩٢٤م)، جدة: د.نا،١٩٨٢.
[٢٢]العثيمين، عبد الله الصالح، *تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢*، الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة،١٩٩٩.
[٢٣]عسّه، أحمد: *معجزة فوق الرمال*، بيروت: دار أحياء التراث العربي،١٩٦٥.
[٢٤]عطار، أحمد عبدالغفور: *صقر الجزيرة*، ج٢، د.م: د.نا،د.ت.
[٢٥]العقبي، أحمد حسين: *التنافس الإنجليزي الفرنسي في شبة الجزيرة العربية في القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي*، الرياض: دارة الملك عبد العزيز،١٤٣٠هـ.
[٢٦]فيلبي، هاري سانت جون (عبد الله فيلبي): *الذكرى العربية للمملكة العربية السعودية*، بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس المملكة، تعريب عباس سيد أحمد، مراجعة عبد الله محمد المنيف، الرياض: مكتبة العبيكان،٢٠٠٣.
[٢٧]كار إ. هـ. *العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح(١٩١٩-١٩٣٩م)*، ترجمة: سمير شيخاني، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢.

[٢٨]لطيفة عبد العزيز السلوم: *التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة (١٣٤٤-١٣٥١هـ/١٩٢٦-١٩٣٢م) دراسة تاريخية وثائقية*، د.م: د.نا،١٩٩٩.

[٢٩]مولين، فان در: *الملك ابن سعود والجزيرة العربية الناهضة*، ترجمة ويسي آي.سيُ، علق عليه: فهد بن عبد الله السماري، الرياض: دارة الملك عبد العزيز،١٩٩٩.

[٣٠]المومني، نضال داود: الشريف الحسين بن علي والخلافة، عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، *سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة*(١١)،١٩٩٦.

[٣١]مؤنس، أشرف محمد عبد الرحمن: *وثائق ونصوص أساسية من التاريخ السعودي المعاصر دراسة في العلاقات التعاهدية في عهد الملك عبد العزيز*، القاهرة: مكتبة الآداب،٢٠٠٤.

[٣٢]نصيف، حسين بن محمد: *ماضي الحجاز وحاضرة (الحسين-علي)*، ج١، مصر: مكتبة ومطبعة خضير، ١٣٤٩هـ.

[٣٣]وهبة، حافظ: *خمسون عاما في جزيرة العرب*، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده،١٩٦٠م.

[٣٤]وهيم، طالب محمد: *مملكة الحجاز(١٩١٦-١٩٢٥م) دراسة في الأوضاع السياسية*، البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربي،١٩٨٢.

ثالثا: الصحف:

[٣٥]صحيفة أم القرى، الأعداد: ٣٣، ٥٢، ٦١، ٦٢، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٢١، ١٨٥، ٣٠٠، ٣٢٣، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٥،٣٩٨، ٣٩٩،٤٠٦،٤٣٤.

Attitudes of France Towards Sovereignty Issues in the Contemporary Saudi State (1925-1932 AD)

Dr. Ahmad Hamed Ibraheem Alqudah
Assistant Professor of Modern History,
Department of History at the College of Arabic Language and Social Studies,
Qassim University

Abstract. This study depends on a variety of primary resources, most importantly French documents published under (King Abdulaziz Ail Saud Encyclopedia, his Biography and Reign in the Foreign Documents) by Dar al Daira for Publishing & Documentation in Riyadh, 1999. A large quantity of Arabic synopsis of the French historical documents was published by Dar al Daira for Publishing & Documentation that revolved around biography and reign of King Abdulaziz in five volumes (16, 17, 18, 19, and 20). These documents are valuable because of the new and meaningful information they provide and unveil the attitudes of France regarding political events in the region and how responded to such events as revealed by the letters and telegrams exchanged between the French Foreign Ministry and its Consulate in Jeddah.

This study shows that in the period preceded conquer of Jeddah by King Abdulaziz, France held no large interests either commercial or political in the Arab Peninsula and their relations with the Hijaz ruler were confined to issues related to Hajj. Against the conflict between King Hussein bin Ali and King Abdulaziz about the Hijaz and considering the unresolved results of the conflict, France had undertaken somewhat a neutral position. This position latterly changed in favor of King Abdulaziz, especially when his forces besieged Jeddah, King Hussein gave up as ruler of Hijaz, and King Abdulaziz accessed into Jeddah. In turn, the French Consul in Jeddah advised his government to declare its recognition of King Abdulaziz as ruler of Hijaz. The recognition of King Abdulaziz as ruler of Hijaz by France in 1926 paved the way for stronger bilateral relations between both countries.

The Hijazi Citizenship Regulations, September 1926 and Hijazi Citizenship Act as amended in 1931, and the issue of royalties from the Two Holy Mosques Awkaf were disputable points between the French and Hijazi governments until finally settled after bilateral negotiations. On the other hand, France opposed export arms to the Hijazi government as a signor party to San German Agreement 1919 banning export arms to conflict regions. Once Britain terminated ban of arms to the Hijazi Kingdom 1926, the French Government encouraged exporting arms to Hijaz; although they refrained from selling arms on credit to the Kingdom in 1932 on the ground of violation of instructions by the French Ministry of War.